

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير السنوي

عن السنة المالية 2023/22

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ مشعل أحمد الجابر الصباح
حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح
حفظه الله

مجلس الإدارة



السيد / باسل أحمد الهارون
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيدة / سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



السيد / عبد الوهاب راشد الهارون
عضوًا



السيد / محمد مخلف العنزي
وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا



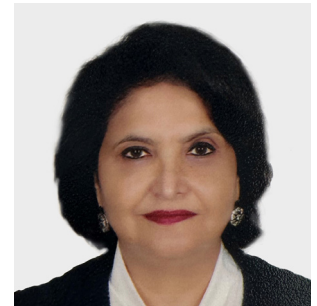
السيدة / أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا



السيدة / فاطمة محمد البدر
عضوًا



الدكتور / ميرزا حسين حسن
عضوًا



السيدة / هناء عبدالرزاق رزوقي
عضوًا

المحتويات:

1	كلمة المحافظ
5	التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية
15	الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي
21	أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي
27	تقنية المعلومات والتحول الرقمي
33	الحوكمة والتنظيم
39	تنمية وتطوير رأس المال البشري
45	جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية
51	الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2023
53	- تقرير مراقبي الحسابات
57	- الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2023
58	- بيان الأرباح والخسائر
59	- إيضاحات حول البيانات المالية

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد العارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

الكبرى الاستجابة السريعة لهذه التطورات، من خلال انتهاجها لسياسة نقدية تشددية بغية احتواء معدلات التضخم المتزايدة. فمنذ الربع الأول من عام 2022 بدأت تلك البنوك في تشديد سياستها النقدية ورفع أسعار الفائدة بمعدلات متسارعة، وفي طليعتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وغيرها من البنوك المركزية حول العالم.

وفي إطار المتابعة الحثيثة لبنك الكويت المركزي للأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2023/22 برفع سعر الخصم لديه سبع مرات بواقع 225 نقطة أساس ليصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى 4.00% من 1.75% في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاءت تلك القرارات في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي ينتهجه البنك المركزي في رفع أسعار الفائدة الرامي إلى تحقيق أغراض سياسته النقدية الهادفة إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية من جهة، وبهدف تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام لاسيما الأنشطة غير النفطية من جهة أخرى، أخذاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الحادي والخمسين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2023/22، والذي يسلط الضوء على التطورات النقدية والمصرفية وعلى أبرز الجهود التي قام بها بنك الكويت المركزي في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي والرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية وتطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات والتحول الرقمي، هذا فضلاً عن جهود البنك في مواجهة غسيل الأموال وتطوير نظم المعلومات والأمن السيبراني ونظم المدفوعات، كما يتضمن التقرير تقرير مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 مارس 2023.

شهدت السنة المالية المذكورة تطورات هامة كان لها انعكاسات كبيرة على الاقتصادات العالمية تمثلت في الكثير من التحديات كان أبرزها الموجة التضخمية التي لم تشهدها الأسواق العالمية منذ عقود، فقد كان للتطورات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية تداعياتها على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، خاصة أسعار الأغذية والطاقة، علاوة على تعثر سلاسل التوريد التي لم تكن قد تعافت بشكل كامل بعد جائحة كورونا، وارتفاع حالة عدم اليقين، وقد ساهمت هذه التطورات في ارتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم بالحد الذي وصلت فيه إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في بعض من هذه الدول، مما فرض على البنوك المركزية في الاقتصادات



المدفوعات العابرة للحدود، وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في البنك المركزي، والبنوك الرقمية. كما واصل بنك الكويت المركزي جهوده على مستوى المسؤولية الاجتماعية والاتصال مع الجمهور عبر تقديم التوعية التي من شأنها حماية عملاء البنوك والمحافظة على حقوقهم، ورفع الثقافة المالية، هذا إلى جانب سعيه الاستراتيجي لتطوير الكفاءات الوطنية في المجال الاقتصادي والمصرفي والمالي. إضافة لذلك، تواصلت جهود البنك المركزي في دعم الحملة الوطنية للتوعية المصرفية «لنكن على دراية» بالتعاون مع وحدات القطاع المصرفي وذلك لزيادة الوعي والتثقيف المالي بهدف حماية المجتمع من وسائل الاحتيال الإلكتروني، كما استمر العمل على محاور مبادرة «كفاءة» لدعم ورغد الكوادر الوطنية.

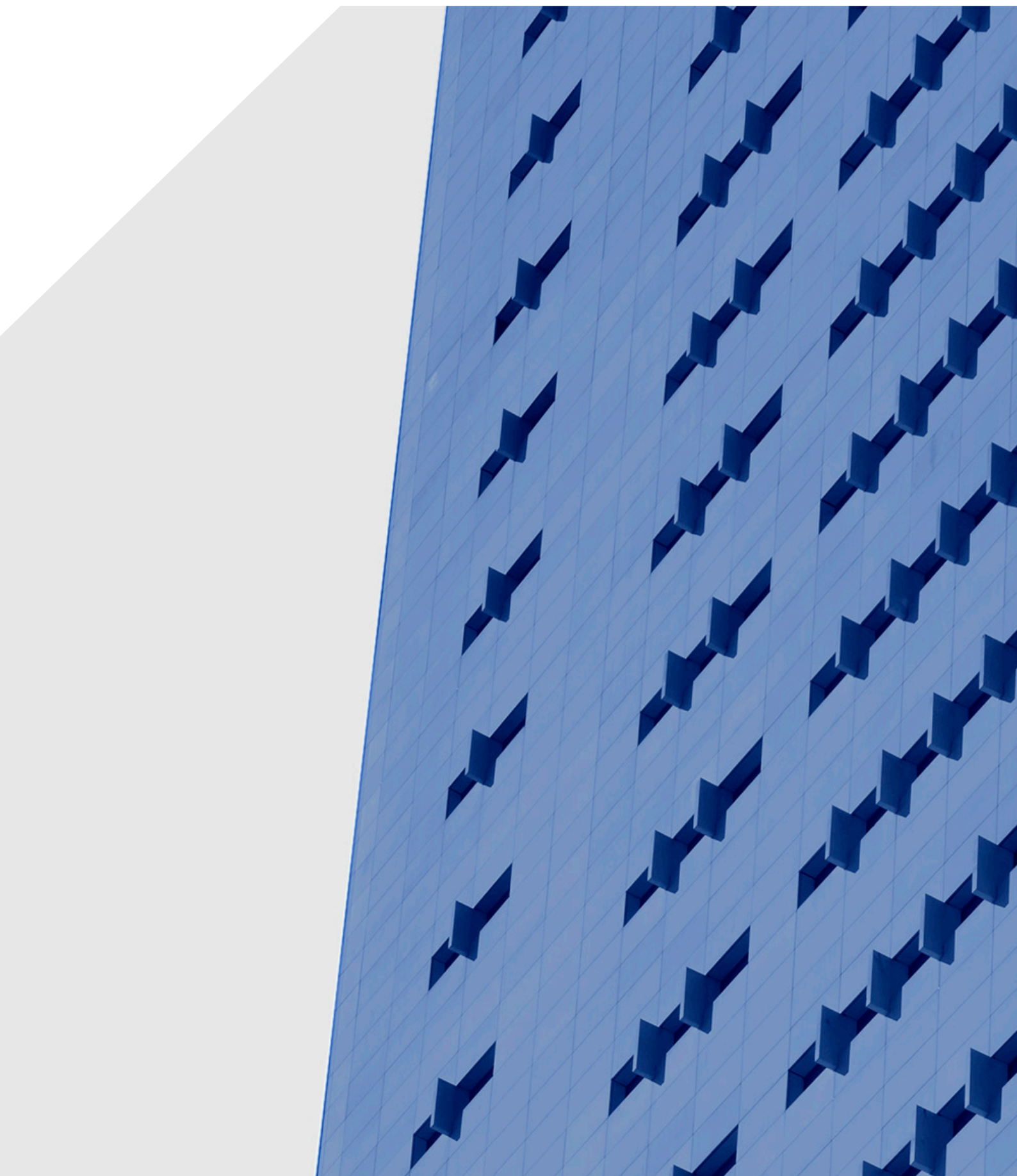
وأخيراً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكلل مساعينا بالتوفيق والنجاح على الدوام لكل ما فيه خدمة بلادنا وتقدمها في ظل الرعاية السامية الكريمة والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ولي العهد، وسمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، حفظهم الله ورعاهم.

وفي سياق مواز، استمرت مساعي بنك الكويت المركزي الرامية إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي يساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة من خلال اعتماد نظام سعر صرف قائم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. وعليه، جاءت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2023/22 ضمن هوامش ضيقة نسبياً مقارنةً بتقلبات ضمن هوامش أكثر اتساعاً لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. كما شهدت السنة المالية المذكورة تحسناً مستمراً في غالبية المؤشرات النقدية والمصرفية بما في ذلك عرض النقد وأرصدة الودائع والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وكذلك استمرت الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، وذلك بهدف تعزيز متانة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وتكريس أجواء الاستقرار المالي.

ومن جانب آخر، استمر بنك الكويت المركزي في تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في عمليات البنك أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، وواصل مساعيه الرامية لتمكين الابتكار في القطاع المصرفي وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بما في ذلك







التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية



التطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 في مواصلة جهوده المرتبطة برسم وتنفيذ سياسته النقدية، وتطوير أساليب الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته، وذلك في إطار أهدافه المنصوص عليها في القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، والمتمثلة في ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، والعمل على المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتأمين حرية تحويلها، وترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع، وتقديم المشورة المالية للحكومة.

أولاً - السياسة النقدية:

شهدت السنة المالية 2023/22 مجموعة من التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمية والإقليمية والمحلية والتي كان أبرزها ما شهدته الأسواق العالمية من ارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية نتيجة التطورات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية، وتعثّر سلاسل التوريد التي لم تكن قد تعافت بشكل كامل بعد جائحة كورونا، وارتفاع حالة عدم اليقين. وقد فرضت هذه التطورات على البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى الاستجابة السريعة من خلال تشديد سياساتها النقدية ورفع أسعار الفائدة بمعدلات متسارعة، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وغيرها من البنوك المركزية حول العالم.

وفي إطار متابعة بنك الكويت المركزي للأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية، فقد قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2023/22 برفع سعر الخصم لديه بشكل متدرج ويواقع 225 نقطة أساس ليصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى 4.00% من نحو 1.75% في نهاية السنة المالية السابقة. كما تقرر إجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخّل في السوق النقدي المطبقة على جميع آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخّل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام. وقد جاء ذلك في إطار النهج المتوازن الذي ينتهجه البنك المركزي في رفع أسعار الفائدة، وبما يعزز الإدارة الحكيمة لسياسته النقدية الهادفة إلى تكريس دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية من جهة، وبهدف تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام لاسيما الأنشطة غير النفطية من جهة أخرى، أخذاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي يساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة من خلال تطبيق نظام سعر صرف قائم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والمالين لدولة الكويت، وذلك منذ 20 مايو 2007 بموجب المرسوم بالقانون رقم (147) لسنة 2007. ويُستدل من البيانات المتوافرة على أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2023/22 كانت ضمن هامش ضيق نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 2.3%. وفي المقابل، كان تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال السنة المالية 2023/22 ضمن هامش أكثر اتساعًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 24.5% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 23.3% مقابل الين الياباني، ونحو 16.8% مقابل اليورو، ونحو 10.8% مقابل الفرنك السويسري.

بلغ الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 2.3%، في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هامش أكثر اتساعًا.

هذا، وقد شهد عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2023/22 ليصل إلى نحو 39292.4 مليون دينار، مقابل نحو 37083.0 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 2209.4 ملايين دينار ونسبته 6.0%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 1699.1 مليوناً ونسبته 4.8% للسنة المالية السابقة.

من جانب آخر، شهد إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية ارتفاعاً بنحو 1569.9 مليون دينار وبنسبة 3.4% ليصل إلى نحو 47566.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023/22 مقابل نحو 45996.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. كما ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالدينار الكويتي (تمثل نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم) بنحو 2072.4 مليون دينار وبنسبة 6.1% لتصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 35812.6 مليون دينار مقابل نحو 33740.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

كما سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية نمواً بما قيمته 2287.7 مليون دينار ونسبته 5.1%، لتصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 47145.0 مليون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو 44857.3 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2022/21. ومن ضمن ذلك، ارتفعت في نهاية السنة المالية 2023/22 أرصدة

التسهيلات الائتمانية النقدية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية إلى العديد من القطاعات التالية أبرزها ما يلي :

- التسهيلات الشخصية (بنحو 1152.3 مليون دينار وبنسبة 6.7%).
- الخدمات الأخرى (بنحو 505.0 ملايين دينار وبنسبة 15.7%).
- قطاع العقار (بنحو 274.2 مليون دينار وبنسبة 3.0%).
- قطاع شراء أوراق مالية (بنحو 272.9 مليون دينار وبنسبة 9.1%).

أما أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) التي يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارها نيابةً عن وزارة المالية، فلم يطرح البنك المركزي خلال السنة المالية 2023/22 أي إصدار من سندات الخزانة، بينما استحق خلال تلك الفترة 4 من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بقيمة اسمية بلغت نحو 240 مليون دينار. وترتيباً على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) في نهاية السنة المالية 2023/22 ليصل إلى 260.0 مليون دينار مقابل 500 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. كما بلغ رصيد مقتنيات البنوك المحلية لهذه الأدوات ما قيمته نحو 260.0 مليون دينار ونسبته 100% من هذه الأدوات في نهاية السنة المالية 2023/22.

وفيما يتعلق بسندات البنك المركزي والتورق المقابل، فقد قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2023/22 بطرح 39 إصداراً من سندات (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة اسمية بلغت نحو 8990.0 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 35 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 8530.0 مليون دينار. وترتيباً على ذلك، استقر إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2023/22 عند نحو 3405.0 ملايين، بارتفاع نسبته 15.1% عن السنة المالية السابقة.

ثانياً - الاستقرار المالي:

يمثل القطاع المصرفي عصب النظام المالي في الدولة، ويُعدّ تحصين هذا القطاع من أي انعكاسات للأزمات المالية العالمية كمدخل لتعزيز الاستقرار المالي من أبرز الأدوار المنوطة ببنك الكويت المركزي، بحيث يظل قادراً على تزويد الاقتصاد بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع وفي ظروف عمل ضاغطة. وفي هذا الصدد، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 جهوده في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار ترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة، وفيما يلي بيان لأبرز تلك الجهود:

- تفعيل أدوات التحوط الكلي عبر تعديل تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات: قام بنك الكويت المركزي بإعداد مراجعة شاملة لتعليمات السيولة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وفي ظل ما خلصت إليه الدراسة وما أسفرت عنه المتابعة الدورية للظروف الاقتصادية والمصرفية المحلية التي يجربها بنك الكويت المركزي، فقد تقرر إدخال تعديلات على تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات مرتين خلال عام 2022 (أغسطس وأكتوبر).
- استبيان بنك الكويت المركزي حول معرفة أبرز التوقعات الاقتصادية والمخاطر لعام 2023: قام بنك الكويت

المركزي بإعداد استبيانين بهدف استطلاع آراء الخبراء العاملين داخل وخارج القطاع المصرفي المحلي، أحدهما يُعنى بالتداعيات المتوقعة لحرب روسيا وأوكرانيا، والآخر حول أبرز التوقعات الاقتصادية والمخاطر لعام 2023، وذلك ضمن جهود بنك الكويت المركزي لمتابعة التطورات ورصد التوقعات الاقتصادية والمالية.

- تطوير سيناريوهات اختبارات الضغط المالي وتحديد الفرضيات المناسبة لكل سيناريو: قام بنك الكويت المركزي بتطوير وإعداد سيناريوهات اختبارات الضغط، مع وضع الفرضيات الخاصة لكل سيناريو. وأسوةً بما جرى العمل عليه من إجراء هذه الاختبارات بصورة ربع سنوية، فقد قام البنك بتطبيق هذه السيناريوهات الجديدة على البنوك الكويتية خلال السنة المالية 2023/22 بهدف تشخيص حالة كل بنك من حيث نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراء اللازم في ظل تلك النتائج.
- المشاركة في إعداد أحد فصول تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية: ضمن مشاركته في فريق الاستقرار المالي للدول العربية، قام بنك الكويت المركزي من خلال بعض إداراته المختصة بإعداد الفصل الثامن من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (الذي يصدر عن صندوق النقد العربي) حول التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية.

ثالثاً- التطورات المصرفية:

شهد إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت) في نهاية السنة المالية 2023/22 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 85445.6 مليون دينار، مقابل نحو 80030.8 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2022/21، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 5414.8 مليوناً وبنسبة 6.8%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية محصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

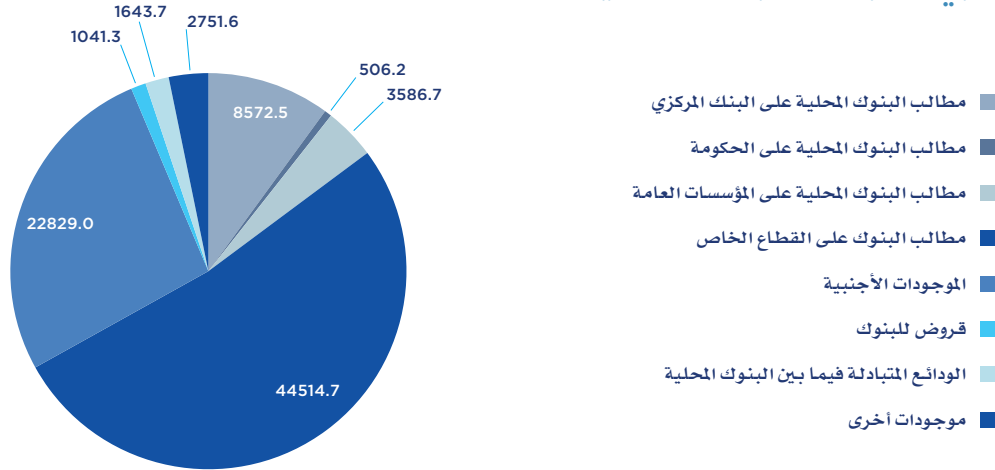
أ. على جانب الموجودات:

- ازداد رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 2534.9 مليون دينار وبنسبة 6.0%، ليصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 44514.7 مليون دينار، مقابل نحو 41979.8 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة 2022/21. وقد جاءت تلك الزيادة بشكل أساسي نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو 2722.8 مليون دينار وبنسبة 6.8%، لتصل إلى نحو 42517.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل نحو 39794.2 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو 80.9 مليون دينار وبنسبة 1.0%، ليصل إلى نحو 8572.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل نحو 8491.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 4342.5 مليون دينار وبنسبة 23.5%، ليصل إلى نحو 22829.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل نحو 18486.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- انخفض رصيد الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بنحو 726.3 مليون دينار وبنسبة 30.6%، ليصل إلى نحو 1643.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل نحو 2370.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو 233.3 مليون دينار وبنسبة 31.5%، ليصل إلى نحو 506.2 ملايين دينار في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل نحو 739.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

رسم بياني (1)

التوزيع النسبي لموجودات البنوك المحلية (2023/22)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

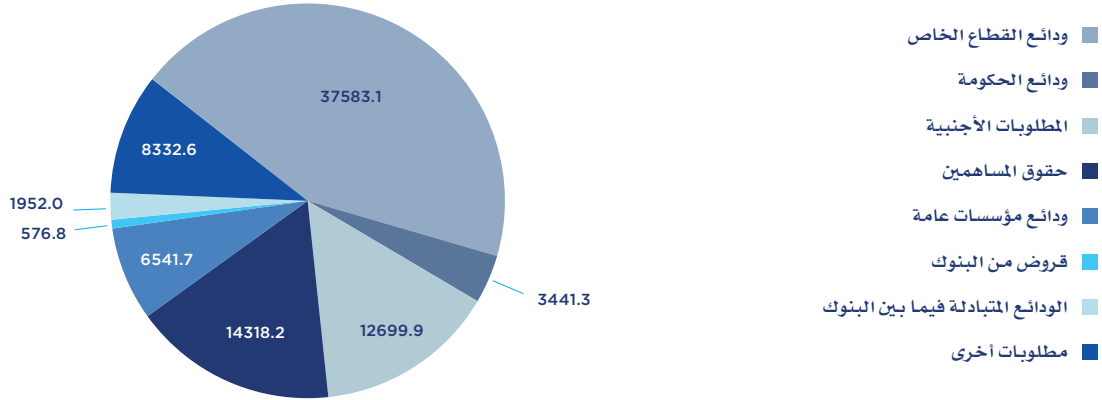
ب. على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 2281.2 مليون دينار وبنسبة 6.5%، لتصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 37583.1 مليون دينار، مقابل نحو 35301.9 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
- انخفضت أرصدة الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بنحو 1006.3 ملايين دينار وبنسبة 34.0%، لتصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 1952.0 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2958.3 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.
- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 3114.4 مليون دينار وبنسبة 27.8%، ليصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 14318.2 مليون دينار، مقابل نحو 11203.8 ملايين في نهاية السنة المالية السابقة.
- ازداد رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 675.8 مليون دينار وبنسبة 5.6%، ليصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 12699.9 مليون دينار، مقابل نحو 12024.1 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.
- ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 200.8 مليون دينار وبنسبة 6.2%، لتصل في نهاية السنة المالية 2023/22 إلى نحو 3441.3 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 3240.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

ومن جانب آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2023/22 نحو 31524.0 مليون دينار، مقابل نحو 30573.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2022/21، أي بارتفاع قيمته 950.1 مليوناً ونسبته 3.1%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي نحو 36.9% في نهاية السنة المالية 2023/22 مقابل 38.2% في نهاية السنة المالية السابقة.

رسم بياني (2)

التوزيع النسبي لمطلوبات البنوك المحلية (2023/22)



المصدر: بنك الكويت المركزي.



جدول (1)

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

(مليون دينار)

التغير		الأرصدة في نهاية السنة		البنود
(%)	القيمة	2023/22	2022/21	
				الموجودات:
1.0	80.9	8572.5	8491.5	المطالب على البنك المركزي
-31.5	-233.3	506.2	739.5	المطالب على الحكومة
-7.2	-277.3	3586.7	3864.0	المطالب على المؤسسات العامة
6.0	2534.9	44514.7	41979.8	المطالب على القطاع الخاص
23.5	4342.5	22829.0	18486.5	الموجودات الأجنبية
-13.2	-157.8	1041.3	1199.1	قروض للبنوك
-30.6	-726.3	1643.7	2370.1	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية
-5.1	-148.7	2751.6	2900.3	موجودات أخرى
6.8	5414.8	85445.6	80030.8	إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات
				المطلوبات:
6.5	2281.2	37583.1	35301.9	ودائع القطاع الخاص (المقيم)
6.2	200.8	3441.3	3240.5	ودائع الحكومة
5.6	675.8	12699.9	12024.1	المطلوبات الأجنبية
27.8	3114.4	14318.2	11203.8	حقوق المساهمين
-12.2	-912.0	6541.7	7453.7	ودائع مؤسسات عامة
57.3	210.1	576.8	366.7	قروض من البنوك
-34.0	-1006.3	1952.0	2958.3	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية
11.4	850.7	8332.6	7481.9	مطلوبات أخرى
3.1	950.1	31524.0	30573.9	حسابات نظامية
0.0	0.0	22	22	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.

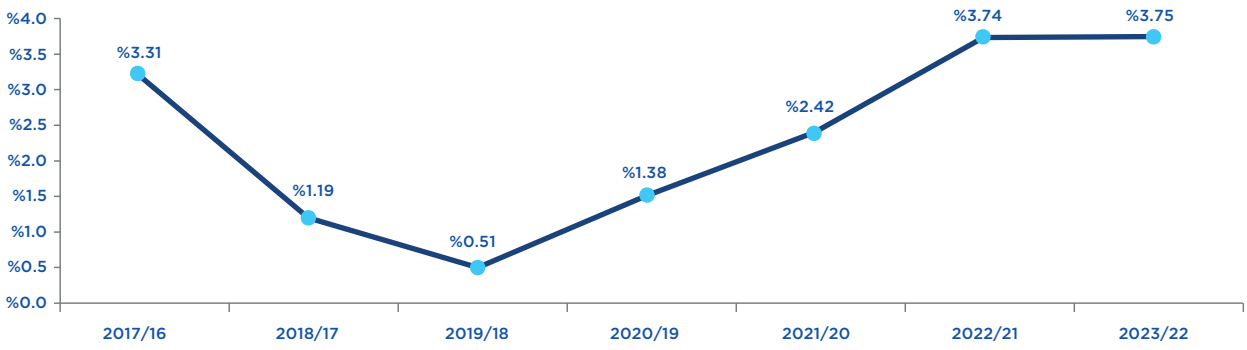
رابعاً- معدل التضخم السنوي:

تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي (مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، سنة الأساس 2013=100) قد شهد استقراراً نسبياً، حيث بلغ نحو 3.75% خلال السنة المالية 2023/22 مقابل نحو 3.74% خلال السنة المالية السابقة 2022/21. وقد كانت الأقسام الأكثر مساهمة في معدل التضخم المشار إليه هي:

- الأغذية والمشروبات (الوزن الترجيحي 16.7%) بمساهمة نسبية بلغت 34.6%.
- خدمات المسكن (الوزن الترجيحي 33.2%) بمساهمة نسبية بلغت 17.2%.
- الكساء وملبوسات القدم (الوزن الترجيحي 8.0%) بمساهمة نسبية بلغت 12.2%.
- التعليم (الوزن الترجيحي 4.2%) بمساهمة نسبية بلغت 7.9%.
- النقل (الوزن الترجيحي 7.5%) بمساهمة نسبية بلغت 7.9%.

رسم بياني (3)

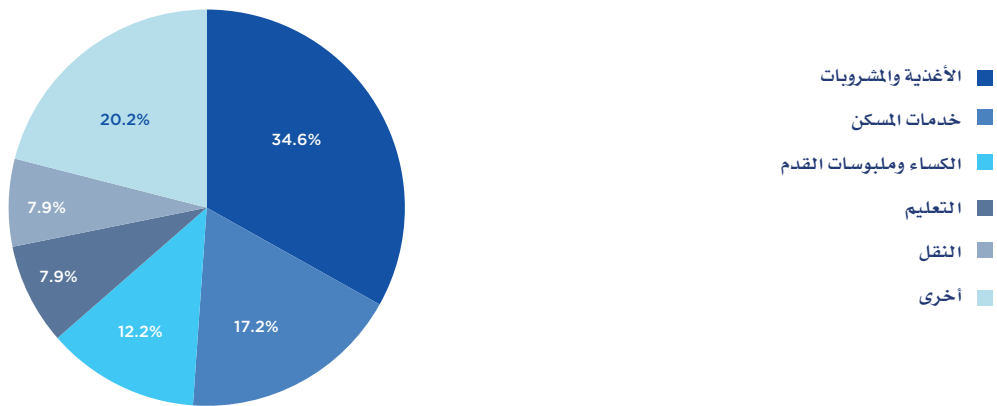
متوسط معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

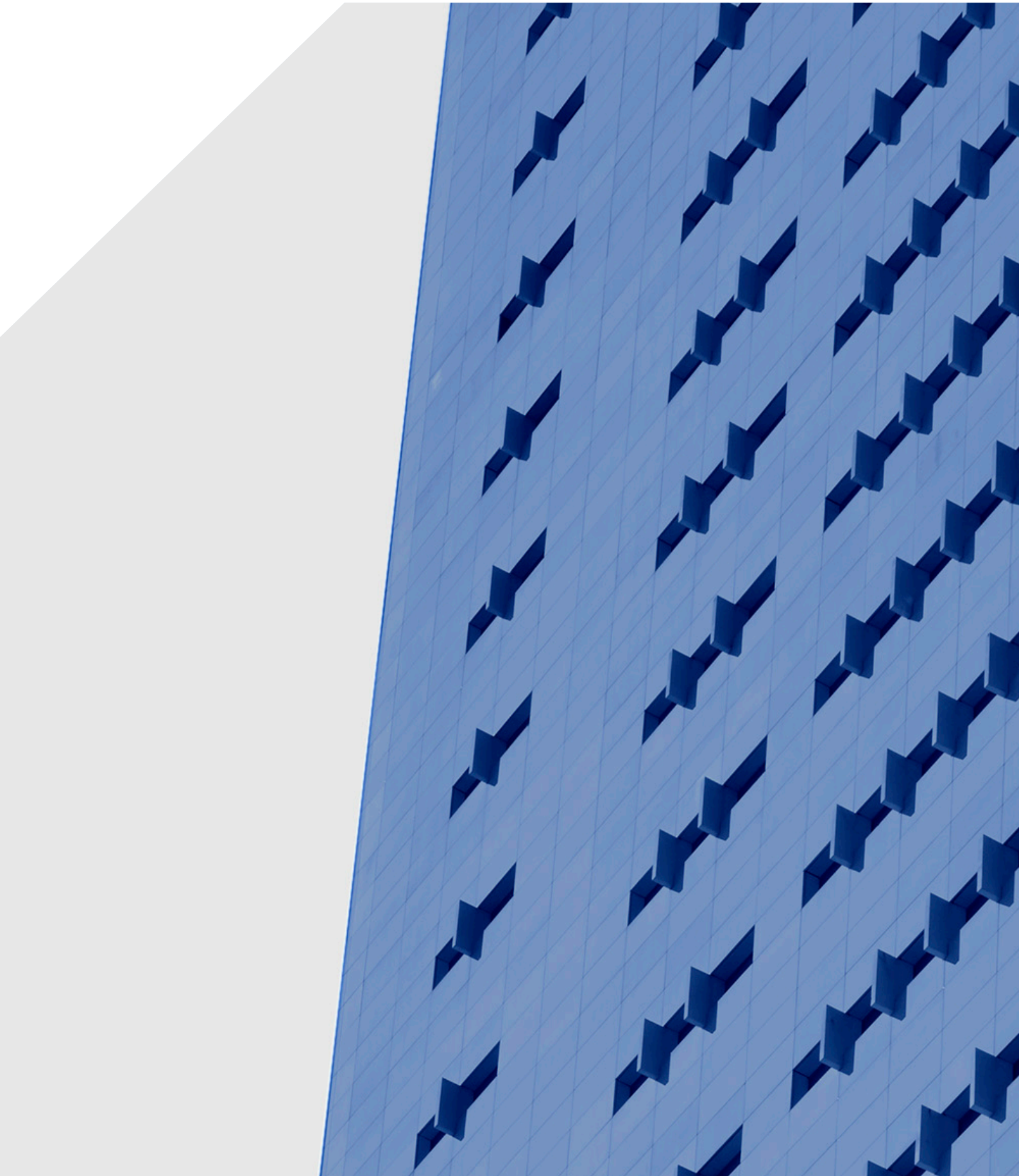
رسم بياني (4)

المساهمة النسبية في معدل التضخم لأبرز الأقسام الرئيسية خلال السنة المالية 2023/22



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شهد متوسط معدل التضخم السنوي استقراراً نسبياً خلال السنة المالية 2023/22 حيث بلغ نحو 3.75% مقارنةً بنحو 3.74% خلال السنة المالية السابقة.



الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي



الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

بنك الكويت المركزي

أصدر توجيهات للبنوك المحلية بشأن
معايير الاستدامة

معايير الاستدامة (ESG)



معايير الحوكمة



معايير اجتماعية



معايير بيئية

في ضوء:



● رؤية "كويت جديدة" 2035

● أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

أبرز ما تضمنته توجيهات بنك الكويت المركزي
للبنوك المحلية:

● ضرورة عناية البنوك بإصدار منتجات وأدوات تمويلية تتوافق
مع التمويل الأخضر.

● أهمية دعم الشمول المالي، وتعزيز الحوكمة.

● تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة المؤسسات المصرفية.

● تضمين عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة
الشركات في حوكمة البنك واستراتيجية إدارة المخاطر.

● الرجوع إلى وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية حول مبادئ
الإدارة والإشراف الفعال للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

أولاً - أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للجهات الخاضعة لرقابته:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 رقابته اللصيقة على الجهات الخاضعة لرقابته عبر مهام الرقابة المكتيية والميدانية، حيث يقوم بنك الكويت المركزي بتنظيم عمل تلك الجهات عبر ما يصدره من تعليمات رقابية وضوابط يمكن تلخيص أبرزها على النحو التالي:

● أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 19 مايو 2022 تعميمًا إلى جميع البنوك الكويتية بشأن الضوابط التي يتعين على البنوك اتباعها في حال رغبتهم في زيادة حدود الائتمان لأي من عقود المشاركة المرتبطة بالليبور، وذلك للموازنة بين الحد من مخاطر الانكشاف على الليبور وعدم تضيق الفرص الاستثمارية على البنوك.

● في ضوء تطوير أساليب الرقابة، فقد تم إصدار تعميمين بتاريخ 20 يونيو 2022 للبنوك المحلية وشركات الصرافة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بشأن إنشاء قاعدة بيانات (TRS) لدى بنك الكويت المركزي للمعاملات التي يتعين الإبلاغ عنها والمتعلقة بكل من الإيداعات النقدية التي تتم بحسابات العملاء (LCT) والحوالات المالية المنفذة من/

- إلى دولة الكويت لصالح العملاء (FCT)، والتي تساوي أو تزيد عن (3,000 د.ك) أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية خلال اليوم الواحد للعميل الواحد. والتي تهدف إلى تمكين المختصين في بنك الكويت المركزي من متابعة ومراقبة المعاملات الصادرة/الواردة من/إلى دولة الكويت التي يتم تنفيذها من قبل عملاء الجهات الخاضعة (بنوك محلية وشركات صرافة)، ومن ثم النظر في المعاملات غير العادية، والتي يتطلب الأمر الوقوف على ما تم اتخاذه بشأنها من جانب البنوك وشركات الصرافة.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2 أغسطس 2022 تعميماً إلى كافة البنوك الكويتية بشأن إحاطة بنك الكويت المركزي علماً قبل الشروع في إجراء أية اتصالات مع سلطات رقابية أو مصرفية في دول أخرى في حال اعتزام الفروع والشركات التابعة والزميلة التوسع خارج الدولة المضيفة، وموافاة بنك الكويت المركزي بتقرير رفق البيانات المالية الختامية السنوية، يتضمن ملاحظات السلطات الرقابية في الدولة المضيفة وكذلك الجزاءات فيما لو تم توقيعها على الفروع الخارجية والشركات التابعة والزميلة للبنك.
 - مع تنامي أهمية الدور الذي تقوم به شركات الصرافة في مجال التحويلات المالية بصفتها مؤسسات متخصصة في هذا النشاط، وفي إطار الإجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي لتعزيز الضوابط الرقابية على أعمال هذه الشركات، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 7 سبتمبر 2022 إلى شركات الصرافة بشأن تعديل ضوابط ومعايير افتتاح الفروع لشركات الصرافة لتواكب التطورات في نموذج عمل تلك الشركات.
 - في ضوء تفعيل أدوات التحوط الكلي عبر تعديل تعليمات السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، أصدر بنك الكويت المركزي تعميمين إلى جميع البنوك المحلية بهذا الخصوص في شهري أغسطس ونوفمبر 2022.
 - في ضوء اعتماد نهج موحد لتسهيل إصدار شهادة براءة الذمة، تم إصدار تعميم إلى كافة البنوك المحلية بتاريخ 8 سبتمبر 2022 بشأن التأكيد على الالتزام بآلية إصدار شهادة براءة ذمة للعملاء سواء من فروع البنوك أو من خلال الخدمة الإلكترونية وذلك خلال المدة المحددة، وكذلك الآلية المعدلة «لشراء/نقل المديونيات من البنوك وانتقال العملاء من بنك لآخر».
 - في ظل تزايد الاهتمام بالتمويل المستدام «Sustainable Finance»، وفي إطار توجه بنك الكويت المركزي إلى دعم مفهوم التنمية المستدامة، أصدر البنك المركزي تعميماً بتاريخ 24 نوفمبر 2022 إلى البنوك المحلية بشأن المبادئ التوجيهية حول التمويل المستدام وتحديد معايير الاستدامة الثلاثة وهي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (Environment, Social, Governance - ESG). وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على دعم التقنيات المالية الحديثة، ومواكبة التوجهات العالمية المرتبطة بالاستدامة يقوم بنك الكويت المركزي بمنح الأولوية في البيئة الرقابية التجريبية للمنتجات والخدمات التي تدعم معايير الاستدامة.
 - تم الموافقة على نقل عدد 3 منتجات لمرحلة الاختبار ضمن البيئة الرقابية التجريبية وذلك لتجربتها قبل طرحها بالسوق الكويتي، وقد تم نشر أسماؤهم في الموقع الرسمي لبنك الكويت المركزي كنوع من الدعم.
 - أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 3 يناير 2023 تعميماً إلى جميع وحدات الجهاز المصرفي والمالي بشأن إيقاف تزويد البنك المركزي ببيانات الوضع المالي التي ترد عبر خط الاتصال المباشر في نظام (Mainframe) أو (MY Files) اعتباراً من بيانات يناير 2023، وذلك بهدف وقف الاعتماد على قواعد البيانات القديمة في نشر البيانات الإحصائية النقدية، والاعتماد على نشر البيانات الإحصائية النقدية من قواعد البيانات الجديدة المطورة الخاصة بوحدات الجهاز المصرفي والمالي.

- وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 فبراير 2023 على إصدار دليل التعليمات الخاصة بالرقابة على شركات التمويل، وبيانها كما يلي:
 - تعليمات في شأن الحدود القصوى للتركز الائتماني.
 - تعليمات في شأن الحد الأقصى لمقدار التزام العميل الواحد قبل شركة التمويل الإسلامية.
 - تعليمات في شأن ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى شركات التمويل.
 - تعليمات في شأن ترشيد وتنظيم السياسة التمويلية لدى شركات التمويل الإسلامية.
 - تعليمات بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
 - تعليمات بشأن قواعد وأسس تصنيف عمليات التمويل المقدمة للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
 - تعليمات بشأن دليل الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية لدى شركات التمويل وتقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بتقييم تلك الأنظمة.
 - تعليمات في شأن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها شركات التمويل لتمويل عمليات المتاجرة في الأسهم المدرجة في بورصة الكويت.
 - تعليمات في شأن عمليات التمويل التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية لعمليات المتاجرة في بورصة الكويت.
 - تعليمات بشأن شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية ومدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في شركات التمويل الإسلامية.
- في نطاق التطوير المستمر الذي ينتهجه بنك الكويت المركزي لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تعزيز الالتزام المطلوب في مجال تطبيق المتطلبات الدولية الصادرة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF)، تم إصدار تعميم للبنوك المحلية وشركات الصرافة بتاريخ 16 فبراير 2023 مرفقاً به ما تم إدخاله من تحديثات على التعليمات السابق إصدارها لكل منهما بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الفرق الفنية التي تشكلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بشأن كل من:
 - فريق التقييم الوطني للمخاطر: المشاركة في تحديث التقرير الوطني لتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها دولة الكويت، والاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت، وخطة العمل القائمة على المخاطر لدى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - الفريق الوطني للتحضير لعملية التقييم المتبادل: المشاركة في استيفاء المعلومات المتعلقة بالاستبيان المطلوب استعداداً لعملية تقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، سواء المتعلقة بالجوانب الفنية أو المتعلقة بالفعالية، وذلك فيما يخص جهود بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.
- تم تطوير الآلية المستخدمة في مجال تحديد المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تمارسه كل وحدة من الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من خلال إدخال عناصر جديدة تُؤخذ في الاعتبار في مجال المصفوفة المستخدمة في هذا الخصوص، بما يحقق فاعلية الرقابة على تلك

الوحدات استناداً إلى المنهجية المرتبطة بالمخاطر، بالإضافة إلى تعديل مصفوفة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتبين من خلالها تحديد نوعية المتابعة المزمع تطبيقها على الوحدات خلال خطة التفتيش التي تعد بهذا الخصوص.

• تم الاستعانة بخبراء صندوق النقد الدولي في مجال تقديم مساعدة فنية بشأن الالتزام الفني وتقييم الفعالية استعداداً لعملية التقييم المتبادل المزمع إجراؤها على دولة الكويت خلال عام 2023، وعقد اجتماعات مع مسؤولي بنك الكويت المركزي وبعض الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانياً - حماية العملاء:

في إطار تكريس الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي في مجال حماية حقوق العملاء الأفراد ولتعزيز الخدمات المقدمة لهم، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 4 ديسمبر 2022 لجميع البنوك المحلية بشأن إطلاق مشروع نظام خاص يمكن العملاء الأفراد من تقديم الشكاوى والتظلمات إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

آلية تقديم الشكاوى لعملاء البنوك من الأفراد

www.cbk.gov.kw

البنك عن التشريعات والتعليمات وأخبار البنك السياسة النقدية الرقابة الإحصاءات والإصدارات نظم المدفوعات النقد والمسكوكات أوراق النقد

لتقديم شكوى تجاه بنك، يُرجى الضغط على شكاوى العملاء (الأفراد) على الصفحة الرئيسية للموقع.

بنك الكويت المركزي

بيانات رئيسية
سعر الذهب 3.0
سعر إعادة الشراء ليرة واحدة 3.125
سعر إعادة الشراء اسعق واحد 3.375
سعر إعادة الشراء شهر واحد 3.875

تم التحديث: الخميس 17.11.2022

الرئيسية

أسعار صرف العملات
76.5719 353.859 -0.0500 302.350

تم التحديث: الثلاثاء 25.10.2022

عملات أخرى

صفحات مختارة



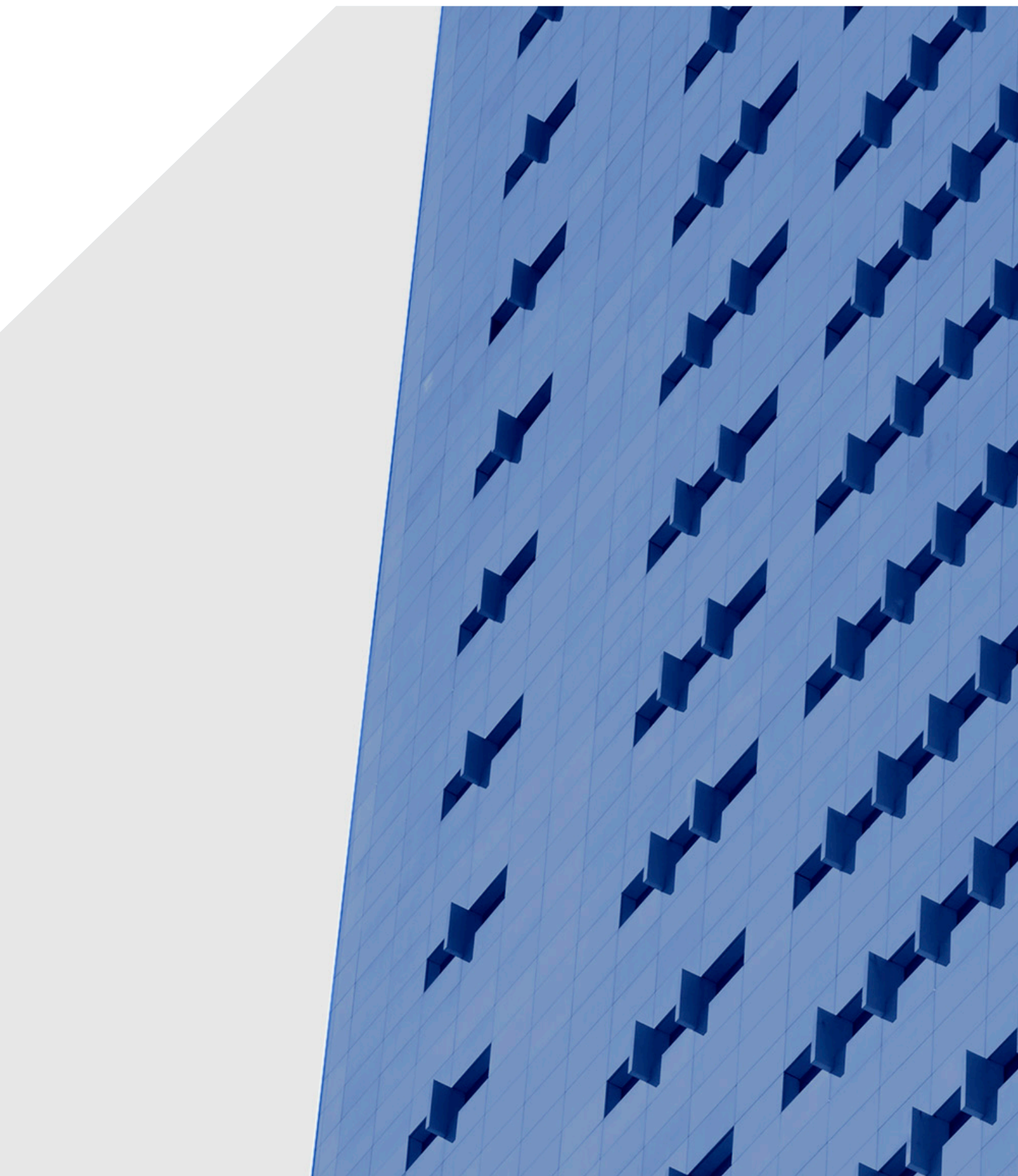
لتقديم شكوى أو تظلم

←

آخر

الأخبار الإصدارات

20.11.22 | بيان صحفي
بنك الكويت المركزي يطلق نظام إلكتروني لتلقي شكاوى وتظلمات عملاء البنوك المحلية



أهم العمليات
المصرفية لبنك الكويت
المركزي



أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

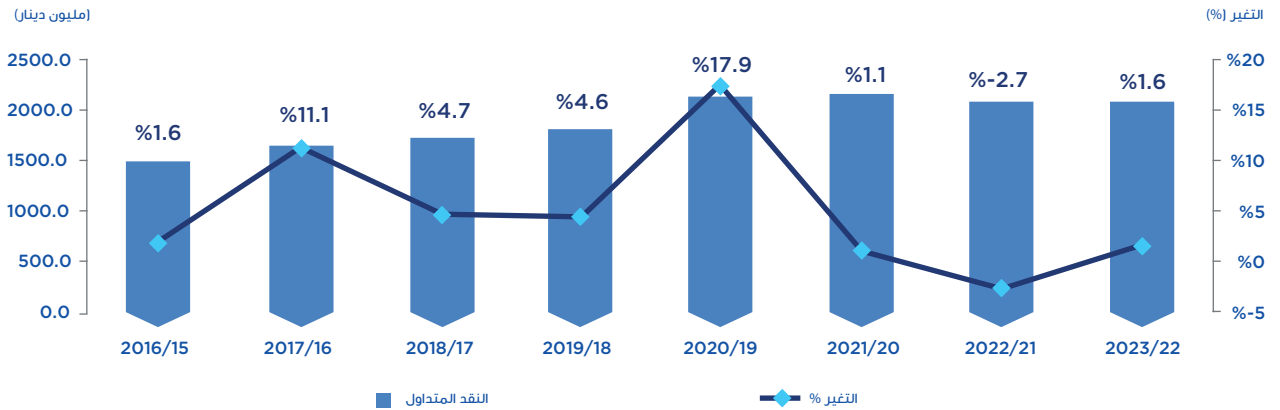
أولاً- النقد المتداول:

أ. رصيد النقد المتداول

بلغت قيمة النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2023/22 نحو 2124.4 مليون دينار، مقابل نحو 2090.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 33.9 مليون دينار ونسبته 1.6%، وقد تراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية 2023/22 ما بين:

- 2261.3 مليون دينار كأعلى رصيد في نهاية شهر أبريل 2022.
- 1969.2 مليون دينار كأدنى رصيد في نهاية شهر نوفمبر 2022.

رسم بياني (5) تطورات أرصدة النقد المتداول



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. جودة أوراق النقد المتداولة

استمر بنك الكويت المركزي في العمل على ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى بنك الكويت المركزي، والتصدي لجرائم تزيف أوراق النقد وتزويرها بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

ثانياً- عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية:

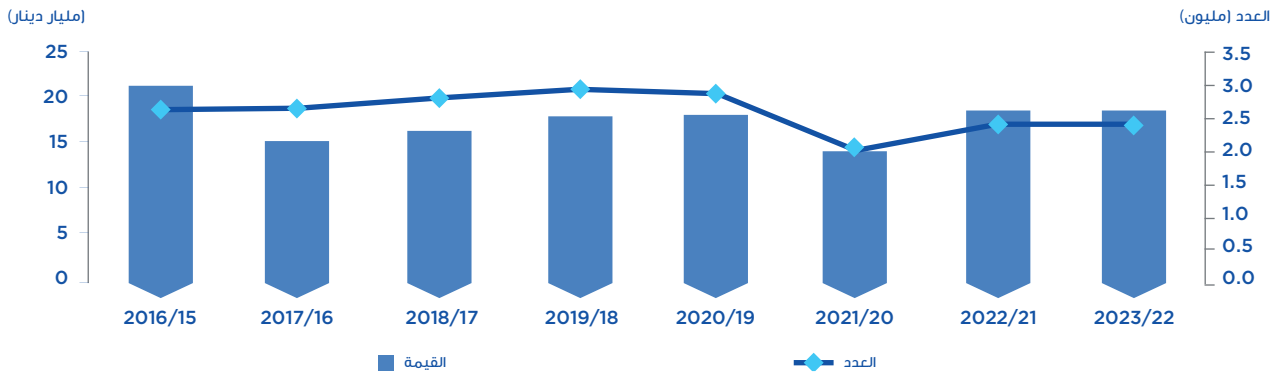
أ. عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

بلغ إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة خلال السنة المالية 2023/22 نحو 17.67 مليار دينار.

ارتفع وبشكل طفيف إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 ليلعب نحو 17.67 مليار دينار لعدد 2.40 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7376.85 ديناراً للعملية، مقابل نحو 17.66 ملياراً لعدد 2.40 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7356.55 ديناراً للعملية خلال السنة المالية السابقة.

رسم بياني (6)

عمليات المقاصة لدى بنك الكويت المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

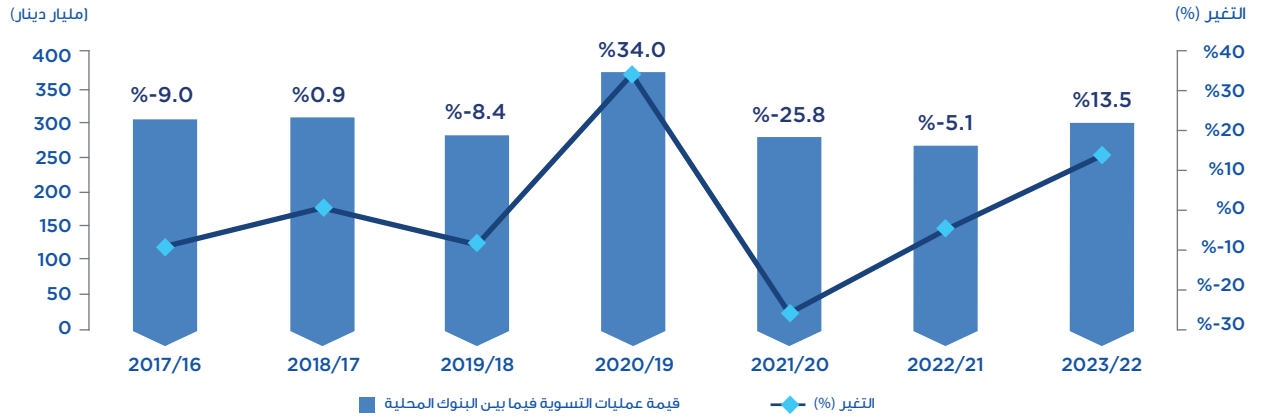
ب. عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية

ارتفع قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته 33.90 مليار دينار ونسبته 13.51%.

بلغت قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية، التي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين «كاسب» (KASSIP)، خلال السنة المالية 2023/22 نحو 284.81 مليار دينار مقابل نحو 250.92 ملياراً خلال السنة المالية السابقة، ما يمثل ارتفاعاً قيمته 33.90 مليار دينار ونسبته 13.51%.

رسم بياني (7)

قيمة عمليات التسوية فيما بين البنوك المحلية (كاسب)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

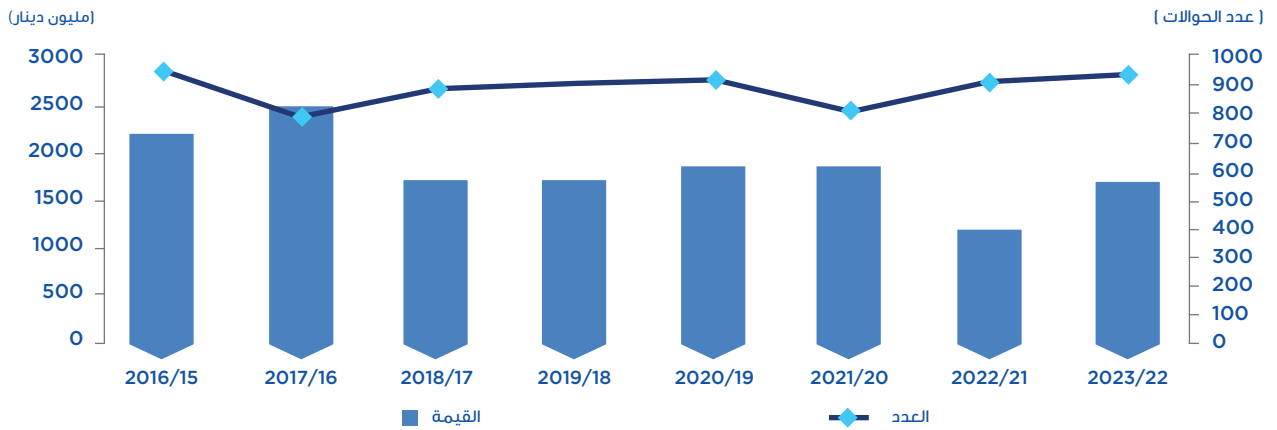
ثالثاً- الحوالات المصرفية:

أ. الحوالات المصرفية الخارجية

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 بتنفيذ 9721 حوالة مصرفية خارجية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1649.3 مليون دينار، مقابل 9132 حوالة مصرفية قيمتها نحو 1098.3 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة.

رسم بياني (8)

الحوالات المصرفية الخارجية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. المعاملات المصرفية الخارجية

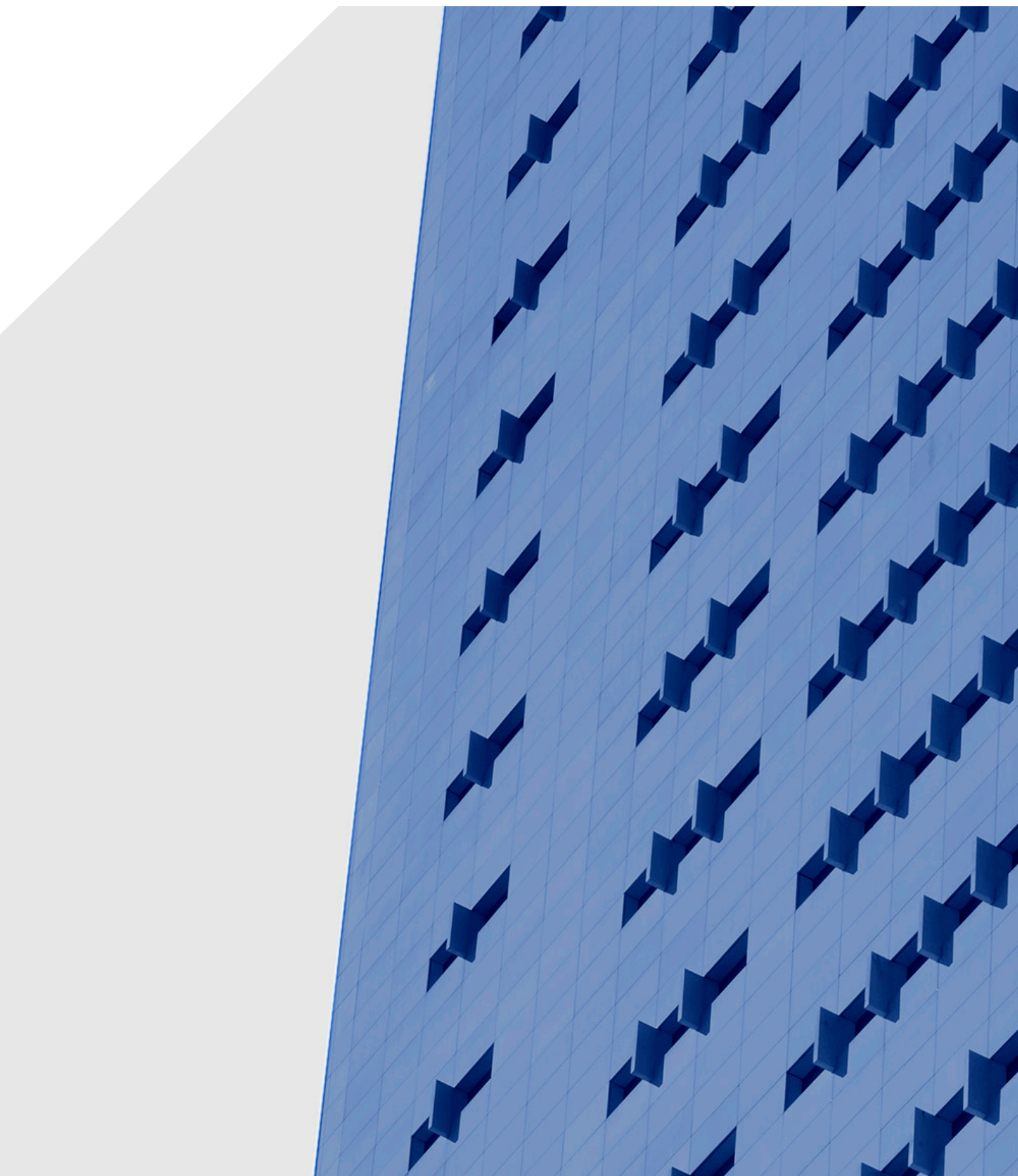
فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية الأخرى التي قام بنك الكويت المركزي بتنفيذها خلال السنة المالية 2023/22 لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستنديه وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل، فقد تمثلت بالبيان التالي:

المعاملات المصرفية الخارجية المنفذة لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية

البيان	العدد	القيمة (بالمليون دينار كويتي)
الاعتمادات المستندية		
1- الاعتمادات المفتوحة		
- اعتمادات محلية	-	-
- اعتمادات أجنبية	11	43.38
المجموع	11	43.38
2- الاعتمادات المدفوعة		
- اعتمادات محلية	1	0.36
- اعتمادات أجنبية	95	244.72
المجموع	96	245.08
3- التعديلات		
- اعتمادات محلية	1	0.41
- اعتمادات أجنبية	17	-
المجموع	18	0.41

المصدر: بنك الكويت المركزي.





تقنية المعلومات
والتحول الرقمي

4

تقنية المعلومات والتحول الرقمي

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 في جهوده الرامية إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار والتحول الرقمي والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في أعمال البنك أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، وواصل سعيه لتمكين الابتكار في القطاع المصرفي وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بما في ذلك المدفوعات العابرة للحدود، وذلك على النحو التالي:

أولاً - التحول الرقمي:

في إطار الجهود المبذولة لتطبيق مشروع التحول الرقمي الذي يهدف إلى تطوير العمليات والإجراءات والأنظمة الداخلية وتقديم خدمات إلكترونية متطورة والتحول تجاه تبني التكنولوجيا الرقمية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 بما يلي:

- تم تطبيق أول خدمة عبر البوابة الرقمية التي تخدم البنوك المحلية (طلب موافقة بنك الكويت المركزي لإطلاق منتج/ خدمة/ رسوم) في بيئة الإنتاج لبعض البنوك، وجاري العمل على تطبيق الخدمة على جميع البنوك المحلية المتبقية. وتهدف البوابة الرقمية إلى تقديم الإجراءات والخدمات بشكل رقمي إلى الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وبما يساهم في زيادة جودة الخدمات وتسريع المعاملات والإجراءات مع البنوك المحلية، كما تساهم بتقليل التواصل الورقي وسهولة استخراج التقارير رقمياً بما يدعم عملية اتخاذ القرار في بنك الكويت المركزي. وتعتبر البوابة الرقمية جزءاً من مشروع تطبيق استراتيجية التحول الرقمي الخاصة ببنك الكويت المركزي.
- تم إضافة خواص ومتطلبات جديدة على نظام الخدمات المصرفية الحكومية الإلكترونية الحالي لتمكين إجراء العمليات الحكومية بالعملة الأجنبية (كمرحلة ثانية للنظام)، ويهدف النظام إلى توفير مجموعة من الخدمات المصرفية للجهات المشاركة، سواء كانت وزارات أم إدارات حكومية أم هيئات ملحقة أم مؤسسات مستقلة، وذلك لتحويل الأموال من حساباتها لدى بنك الكويت المركزي.
- تم نقل نظام برنامج تقييم القطاع المصرفي (BSAP - Banking Sector Assessment Program) إلى بيئة الإنتاج، حيث يهدف النظام إلى تجميع بيانات البنوك الكويتية (التقليدية والإسلامية) المتعلقة بالإيداعات، والقروض، ونظام المراجعة الإسلامية، والسيولة، والاستثمار.
- تم إطلاق تطبيق خاص بالهواتف النقالة لتشغيل نظام المعاملات الإلكترونية لموظفي بنك الكويت المركزي، يمكن من خلاله إنجاز العديد من المعاملات الإلكترونية بما في ذلك موافقات المسؤولين على المعاملات المطلوبة عبر الهاتف النقال، وكذلك إمكانية استعلام الموظفين عن بياناتهم الوظيفية عبر التطبيق.
- تم تطوير الأنظمة الآلية للموارد البشرية بالبنك المركزي، حيث تم تطوير نظام إدارة التدريب الإلكتروني، واستحداث نظام لوحة البيانات الوظيفية الأساسية (HR Dashboard) لمتابعة البيانات التفصيلية الخاصة بالموظف، والإحصاءات الشاملة والمؤشرات الخاصة بالموارد البشرية، وتطوير نظام التوظيف الإلكتروني من خلال الربط ببعض أنظمة الهيئة العامة للمعلومات المدنية (البطاقة المدنية)، ومع جهة تنظيم اختبارات التوظيف للحصول على النتائج آلياً، وإعداد شاشات نظام التقييم الإلكتروني للجنة المقابلات الشخصية، واستخراج تقارير للإدارة العليا بالرسوم البيانية، وتطوير النظام الآلي للتقارير الإحصائية السنوية، وتطوير نظام الموظف المتميز بإضافة نماذج تقييم إلكترونية لكل من تقييم الإدارة، وتقييم فريق المسابقة للموظفين المرشحين.

- تم قيد عدد من الشركات (الوكلاء) الممارسة لنشاط أعمال الدفع الإلكتروني كجهات خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي إلى جانب الجهات الأخرى، حيث بلغ عدد الشركات المقيدة في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم 14 شركة مقيدة.
- تم إصدار تعميمين بتاريخ 12 مايو 2022 إلى جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل بشأن تعليمات استخدام النظام الآلي المحدث لتبادل المعلومات الضريبية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لإتفاقية (FATCA) وإتفاقية معيار الإبلاغ المشترك (CRS)، وتزويد وزارة المالية بالمعلومات والبيانات المطلوبة بشكل سنوي.

ثانياً - التطورات على صعيد الأمن السيبراني:

يولي بنك الكويت المركزي إدارة المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات عناية فائقة، ويتبع المبادئ المثلى المطبقة عالمياً في هذا المجال. وفي هذا الشأن، تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 في مجال تعزيز الأمن السيبراني بما يتوافق مع الإطار العام للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تم تجديد شهادة المعيار العالمي الخاص بأمن المعلومات ISO27001 لبنك الكويت المركزي للسنة الثانية 2022، وتطبيق الامتثال للضوابط الأمنية وإقرار المصادقية الذاتية (Self-Attestation) لبيئة (Swift) في بنك الكويت المركزي، كما تم الانتهاء من تحليل نتائج تطبيق امتثال الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي إلى إطار الأمن السيبراني (CSF).

وفي إطار التعاون المشترك في سبيل تعزيز الأمن السيبراني، تم الانتهاء من مشروع بناء منصة لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية للقطاع المصرفي لدولة الكويت والبنوك المركزية الخليجية بالاستعانة بكوادر بنك الكويت المركزي.



ثالثاً - نظم المعلومات والتشغيل:

استمرت الجهود خلال السنة المالية 2023/22 في مجال تطوير وتحديث البيئة التقنية والبنية التحتية لأنظمة بنك الكويت المركزي لتتماشى مع أحدث الإصدارات والتقنيات، والاستمرار بتعزيز كفاءتها وأمنها. ومن ضمن هذه الجهود ما يلي:

- الانتهاء من تدريب 24 جهة حكومية جديدة على نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية (EBSS) ليصبح العدد الكلي للجهات الحاصلة على التدريب 43 جهة، ويوفر هذا النظام خدمة إنشاء أوامر الدفع الإلكترونية (العمليات المصرفية) ما بين الجهات الحكومية والتي تشمل وزارات وهيئات ومؤسسات وشركات، وكذلك ما بين جهة العمل وموظفيها في حال دفع الرواتب من خلال إنشاء أوامر الدفع الإلكترونية، وبما يتيح تسريع وتيرة الدفع بشكل كبير وتخفيض نسبة الأخطاء. وقد قامت 15 جهة حكومية بتفعيل النظام ليكون العدد الكلي للجهات التي قامت بتفعيله 35 جهة.
- الانتهاء من جميع الأعمال الخاصة بتطبيق نظام الجدار الناري لشبكة إدارة الأنظمة (Out-Of-Band Management)، والذي يتيح إدارة أنظمة أمن وأجهزة الشبكات بشبكة منفصلة ومعزولة تماماً عن بيئة الإنتاج ومخصصة لإدارة البنية التحتية، وبما يشكل طبقة أمان تحمي الأجهزة في تلك الشبكة المعزولة.
- الانتهاء من أعمال مشروع تطوير البنية التحتية لشبكة خدمات (IS Network)، والذي يهدف إلى تطوير وتحديث أجهزة البنية التحتية لشبكة الخدمات لرفع كفاءة ومستوى أداء الشبكة ومواكبة التطورات المستقبلية، ويشمل ذلك تحديث البنية التحتية والجدار الناري.
- إنجاز الأعمال المرتبطة بنظام متابعة التحويلات والإيداعات المالية (TRS) لاستقبال المعلومات من الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بخصوص التحويلات الخارجية.
- تم تجديد شهادة (ISO 20000:2018) لتؤكد استمرارية امتثال بيئة بنك الكويت المركزي التقنية المتمثلة في قسم دعم المستخدمين لمتطلبات المعيار العالمي (ISO 20000:2018).



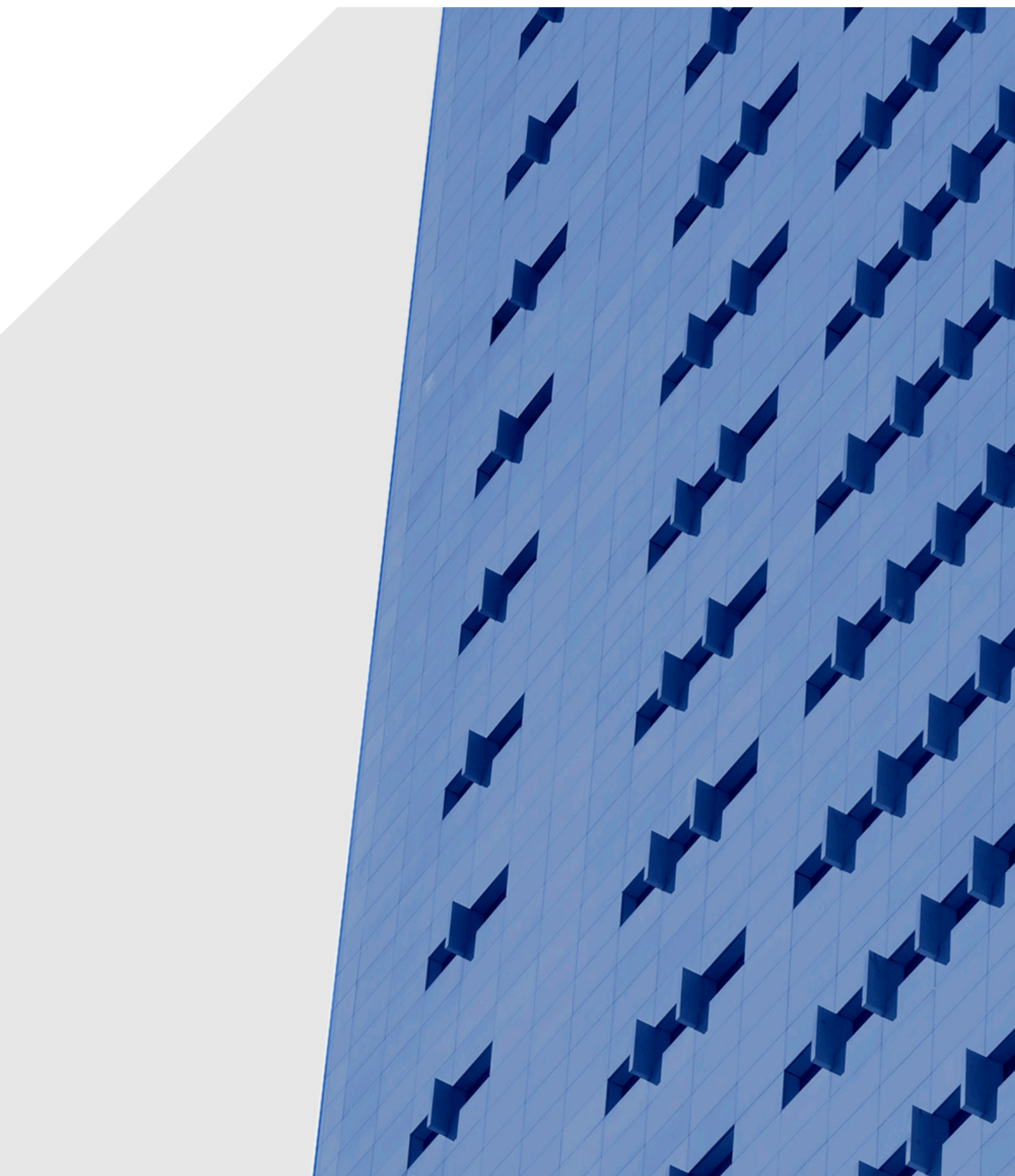
رابعاً - التطورات على صعيد نظم المدفوعات:

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي نحو تطوير أنظمة المدفوعات عبر الحدود وتبني أحدث التقنيات في هذا المجال بما يحسن الكفاءة ويقلل الاعتماد على الأنظمة المالية وشبكات التحويل الخارجية ويساهم في تخفيض تكلفة التحويل على العملاء، فقد أعلن بنك الكويت المركزي عن التحاق المجموعة الثانية (6 بنوك) من البنوك المحلية بنظام المدفوعات الخليجية (أفاق) ليصل عدد البنوك الملتحقة بالنظام إلى 7 بنوك. ويهدف هذا النظام إلى تنفيذ الحوالات المالية بعملات دول مجلس التعاون الخليجية المحلية وعملات أخرى في وقت قصير وبتكاليف منخفضة على العملاء والمتعاملين، ضمن بيئة آمنة ومستقرة، و يعتبر جزءاً من بنية تحتية إقليمية تعمل شركة المدفوعات الخليجية على تشغيلها وتطويرها لتستند إليها نظم المدفوعات الإقليمية المشتركة بين دول مجلس التعاون، وذلك من خلال توفير نظام تسوية آنية بين البنوك المركزية الخليجية، ودعم التعامل بالعملات المحلية لدول المجلس، وتسهيل عمليات المقاصة والتسويات المالية وضمان سرعة إتمام التحويلات النقدية وتوحيد نسقها وضمان حمايتها، مما يساهم في تعزيز نظم المدفوعات الخليجية المشتركة ووضع الاستراتيجيات الملائمة لتلافي المخاطر المالية بأشكالها المختلفة وتحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والمالي في دول المجلس.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على دعم وتطوير خدمات الدفع الرقمية المقدمة للجمهور بما يوفر خدمات سهلة وسريعة وفق أعلى المعايير الأمنية التي تكفل حماية البيانات المصرفية للعملاء، فقد أعلن بنك الكويت المركزي عن إتمام إطلاق عدد من البنوك الكويتية لخدمة «أبل باي» المقدمة من شركة أبل العالمية في السوق المحلي، وذلك بعد استيفاء المتطلبات القانونية للجهات الرقابية الأخرى. هذا، وقد بدأ البنك المركزي منذ عام 2019 في منح موافقاته للبنوك الكويتية التي تقدمت بطلب بشأن تقديم خدمة «أبل باي» في السوق الكويتية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تطوير خدمات الدفع الرقمية بكافة أشكالها، الأمر الذي فتح المجال أمام شركة «أبل» للعمل على استيفاء بقية المتطلبات القانونية من الجهات الرقابية الأخرى، تمهيداً لإطلاق الخدمة. وجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي قد سبق وأن منح الموافقات لخدمات الدفع الرقمي المماثلة ومن بينها خدمة «سامسونغ باي» و«فت بت» التي تعمل في السوق الكويتي منذ سنوات، وبعد الشروع في تقديم خدمة «أبل باي» تكون خدمات الدفع الرقمي العالمية الرئيسية متوفرة في الكويت. وتأتي تلك الجهود ضمن في إطار حرص بنك الكويت المركزي على توفير بيئة محفزة للتقنيات المالية الحديثة ومن بينها خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف الاستفادة من التطورات التقنية في رفع كفاءة نظم المدفوعات في الكويت بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

خامساً- التقنيات المالية:

في ضوء الجهود التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستفادة من ثورة التقنيات المالية الحديثة لتمكين القطاع المصرفي والمالي من تطوير أعماله وتنمية الابتكار، فقد قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2023/22 بدراسة ومراجعة أكثر من 220 طلب من القطاع المصرفي والمالي لتفعيل خدماتهم ومنتجاتهم، والتي من بينها الخدمات الإلكترونية وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم وتحقيق قيمة مضافة. كذلك تم متابعة تنفيذ تعليمات تعزيز نظم الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات الاحتيال على البطاقات المصرفية وتطبيق آلية (CVM)، حيث تم الانتهاء من إلزام كافة البنوك بتعديل لآلية قبول وتنفيذ عمليات الدفع الواردة من نقاط البيع باستخدام البطاقات المصرفية لإضافة خاصية (offline pin)، ليتم من خلالها إلزام العميل بإدخال الرقم السري في نطاق البيع (POS) لإتمام عملية الدفع للعمليات التي تنفذ من خارج دولة الكويت.



الحوكمة والتنظيم



الحوكمة والتنظيم

أولاً - مجلس الإدارة:

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية. ومن ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة (26) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، رسم السياسة النقدية والائتمانية للبنك، وتحديد معدل الخصم، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التنظيمية والرقابية الخاصة بالأنشطة المصرفية، ووضع الضوابط الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته، والموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي.

واستناداً إلى القانون رقم 32 لسنة 1968، يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة عن ثمانية اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس خلال السنة المالية 2023/22 ثمانية اجتماعات. وشهدت السنة المالية المذكورة عدة تغييرات في عضوية مجلس إدارة البنك، حيث تولى السيد باسل أحمد الهارون منصب محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس الإدارة اعتباراً من مطلع السنة المالية 2023/22، كما تم تعيين السيدة سحر عبدالعزيز الرميح نائباً لمحافظ بنك الكويت المركزي اعتباراً من تاريخ 2022/9/14. وخلال السنة المالية 2023/22 انتهت فترة عضوية كل من السيد ناصر عبدالله الروضان، والسيد مصطفى جاسم الشمالي، والسيد أسامة محمد النصف، والسيد أحمد يوسف الصقر بتاريخ 2022/7/18. وتم تعيين أربعة أعضاء جدد خلفاً لهم وهم كل من السيد عبد الوهاب راشد الهارون، والسيد د. ميرزا حسين حسن، والسيدة هناء عبدالرزاق رزوقي، والسيدة فاطمة محمد البدر اعتباراً من تاريخ 2022/11/27.

وخلال السنة المالية 2023/22، قام مجلس إدارة بنك الكويت المركزي باتخاذ مجموعة من القرارات، بلغ عددها (140) قراراً، منها (3) قرارات بالتميرير، و(137) قراراً تم اتخاذها خلال اجتماعاته الدورية، وقد تمحورت تلك القرارات حول مختلف القضايا المصرفية والمالية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني وبما يضمن المناخ المواتي لعمل الوحدات المصرفية والمالية الواقعة ضمن رقابة البنك المركزي.

ثانياً - منظومة الرقابة المالية:

تخضع جميع أعمال بنك الكويت المركزي لمنظومة متكاملة من الرقابة المالية تمارسها أكثر من جهة وتشمل إجراءات رقابة مالية سابقة ولاحقة، وإجراءات تدقيق داخلي وخارجي تمتاز بالاستقلالية التامة وفق أعلى المعايير الرقابية، وتتألف هذه المنظومة الرقابية من جهاز المراقبين الماليين، وديوان المحاسبة التي خضع لرقابتها بنك الكويت المركزي، ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تم تشكيلها بتاريخ 28 أكتوبر 2019، ومكتب التدقيق الداخلي في بنك الكويت المركزي، فضلاً عن التدقيق الخارجي من خلال مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق المعتمدة.

وفي مجال الرقابة الشرعية، عقدت الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 ثلاثة اجتماعات، حيث وضعت الهيئة أولويات أعمالها في الفترة المقبلة والتي تشمل على تطوير المنتجات المعمول بها لدى البنوك وشركات التمويل الإسلامية، وحوكمة تقارير ونماذج التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ومعالجة التعارض بين التكييف الشرعي وبين التكييف القانوني في عقود البنوك وشركات التمويل الإسلامية. كما أبدت الهيئة رأيها فيما أحيل إليها من موضوعات متعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي خلال السنة المالية المذكورة. ومن جانب آخر، شاركت الهيئة في الاجتماع الرابع للهيئات الشرعية المركزية الذي استضافته الهيئة العليا الشرعية بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي تم فيه مناقشة الدليل الشرعي للظروف الاستثنائية ودور السلطات الرقابية في ضبطها، بما يحقق المصلحة وفق المبادئ والمعايير الشرعية والتخطيط لإيجاد حلول عملية للحالات الاستثنائية، والاستراتيجيات والخطوات والجهود المبذولة نحو مواءمة وتنوع أفضل للعقود الشرعية في المالية الإسلامية، والتحديات الشرعية والرقابية التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية في هذا الصدد، والمخاطر الناتجة عن عدم تواجد تنوع كاف في الهياكل والعقود، وغيرها من الموضوعات.

ثالثاً - ميزانية البنك:

يحرص بنك الكويت المركزي عند إعداد الميزانية السنوية على دقة تقدير الاحتياجات، ويراعي زيادة كفاءة الإنفاق. وفي سبيل ذلك، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية لحصر المصروفات والإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية القادمة، وتقدير احتياجات الإدارات المختلفة والاحتياجات العامة المرتبطة بمبنى البنك، والتكاليف المقدرة للمشروعات المزمع تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، وكذلك تقدير الإيرادات من عوائد الأموال المودعة وتقدير الإيرادات الأخرى على أساس متوسط المحصل عن آخر خمس سنوات، ومن ثم إضافة مشروع الميزانية التقديرية واتباع إجراءات اعتمادها وعرضها على مجلس الوزراء ومجلس الأمة وصولاً إلى إقرارها بموجب القانون. ولم يتجاوز بنك الكويت المركزي الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2023/22، وبلغ الوفرفي أبواب الميزانية الثلاثة ما نسبته 9.0%.



رابعاً- إدارة المخاطر المالية:

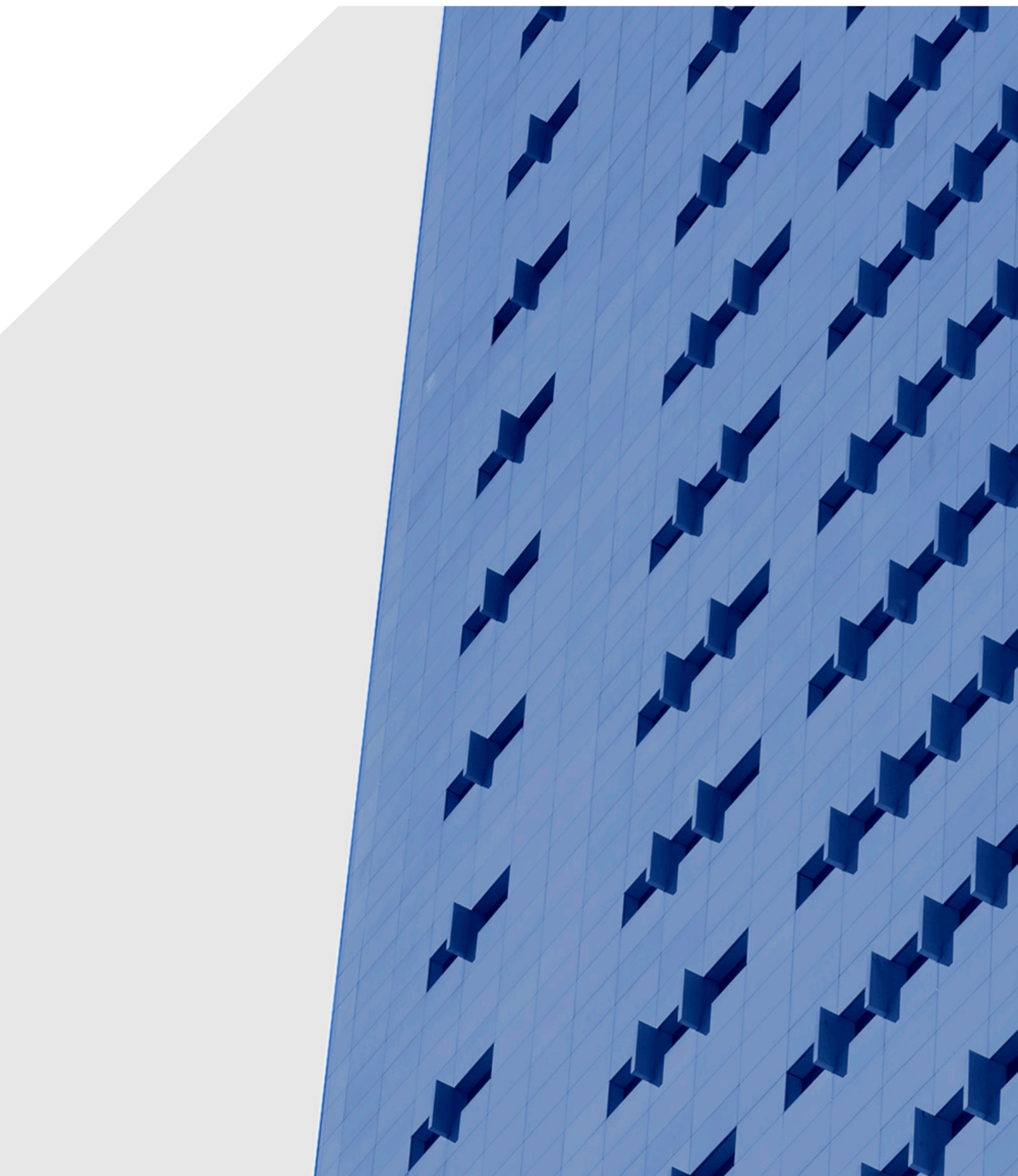
يطبق بنك الكويت المركزي إجراءات عمل محددة ودقيقة وصارمة لاجتتاب المخاطر في أعمال البنك سواءً كانت مخاطر مالية أو غير مالية، عبر تنوع محفظته من العملات وتحديد أوزان كل منها بناء على استراتيجية الاستثمار لدى البنك ونزعة المخاطر، إلى جانب التوزيع الجغرافي لموجوداته، والحد من مخاطر السيولة من خلال توزيع آجال استحقاق الودائع على نحو يلبي التزاماته المختلفة في مواعيدها، إلى جانب تحديد آجال الاستثمار على أساس التصنيف الائتماني، مع تفضيل الاستثمارات قصيرة الأجل. ولتقليل المخاطر التشغيلية يطبق بنك الكويت المركزي خمسة مستويات للتحقق من سلامة العمليات قبل تنفيذها، مما يحد من الأخطاء ويقلل المخاطر التشغيلية في البنك.



خامساً - الإفصاح والشفافية:

يُعتبر الإفصاح والشفافية من المعايير الأساسية للحوكمة، وفي هذا الإطار يقدم بنك الكويت المركزي النشرات والتقارير والبيانات التالية:

- البيان الشهري عن موجودات البنك ومطلوباته، ويقدم إلى وزير المالية كما ينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.
- التقرير السنوي عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية ولمحة عامة عن الشؤون النقدية والمصرفية.
- المذكرة الإيضاحية للحساب الختامي التي يرفعها بنك الكويت المركزي للعرض على لجنة الميزانيات في مجلس الأمة، مبيناً جوانب عمل السياسة النقدية والسياسة الرقابية وسائر الأعمال المرتبطة بالمهام الرئيسية للبنك.
- التقرير الاقتصادي، وتقرير الاستقرار المالي، ونشرة موجزة (شهرية) حول تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية، وسلسلة التقارير الفصلية الخاصة التي أطلقها البنك المركزي لتتناول بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية، إضافة إلى النشرات الإحصائية الشهرية والفصلية، وينشرها بنك الكويت المركزي على موقعه الإلكتروني، وتغطي هذه التقارير مختلف الإنجازات السنوية للبنك.
- التصاريح والبيانات الصحفية حول ما يصدره من تعليمات وما يطبقه من أدوات وقرارات في مجالات عمل السياسة النقدية.
- النشر المستمر في مواقع التواصل الاجتماعي.
- الإجابة على الاستفسارات والأسئلة المقدمة من السادة أعضاء مجلس الأمة.
- نشر سلسلة حلقات «بودكاست» بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي وبالالاقتصاد الوطني.



تنمية وتطوير
رأس المال البشري



تنمية وتطوير رأس المال البشري

يعمل بنك الكويت المركزي بشكل مستمر على توفير البيئة المناسبة والمحفزة للقوى البشرية وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لقيامها بأداء أعمالها ومهامها على أفضل وجه. واستمرت خلال السنة المالية 2023/22 الجهود الساعية إلى تنمية الأداء بصورة إيجابية في كل من طرق العمل وأساليبه وبالتالي زيادة الإنتاجية، وتنمية قدرات العاملين ومهاراتهم في مجال أعمالهم علمياً وعملياً، وزيادة معارفهم المتخصصة، وتحسين قدراتهم الفكرية ومهاراتهم في استخدام أدوات التحليل المختلفة في مجالات العمل، وتمكينهم من مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والإمام بأساليب العمل الحديثة، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة والمتلاحقة في القطاع المصرفي والمالي محلياً ودولياً.

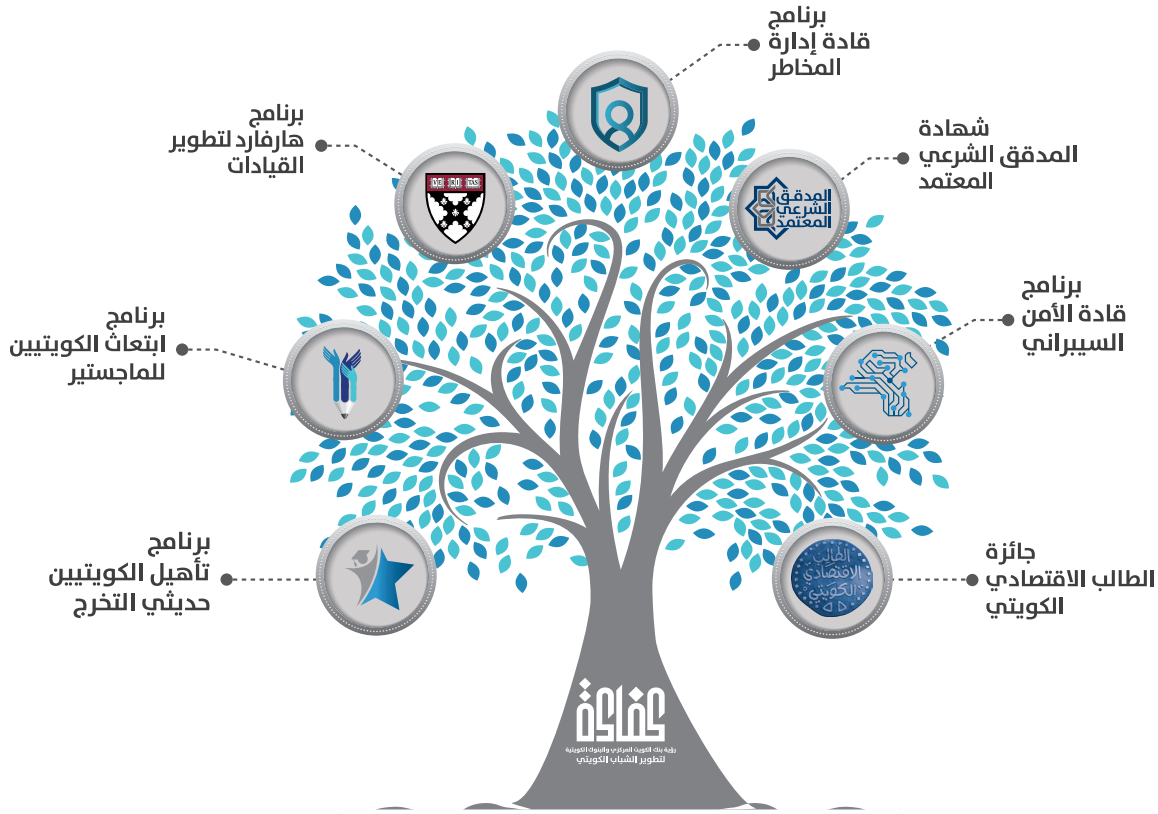
أولاً - ثقافة التميز ونقل المعرفة وتنمية الكفاءات الوطنية:

دأب بنك الكويت المركزي على نشر ثقافة التميز ونقل المعرفة وتميئتها ورفع كفاءة الإنتاجية ضمن المؤسسة، وذلك ضمن جهود البنك المركزي الرامية إلى تعزيز هذه القيم وتوفير بيئة عمل ملائمة لازدهارها. وفي هذا الشأن، تتمثل أبرز الخطوات التي يتخذها بنك الكويت المركزي في تعزيز التواصل بين جميع إدارات البنك وموظفيه عن طريق عقد اجتماعات دورية مع ممثلي إدارات البنك بغرض دراسة التحديات المواجهة، وتوفير آلية لتقديم الاقتراحات والأفكار، والاحتفاظ بالكفاءات الوطنية وتوفير البيئة الملائمة لاستمرار ذوي المهبة والمهارة والخبرة في خدمة المؤسسة.

وخلال السنة المالية 2023/22، وفي إطار تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالتحديد، قام بنك الكويت المركزي بالتعاون مع وزارة التربية لتطبيق مشروع «ديناري» لنشر الثقافة المالية لدى طلاب المرحلة الابتدائية، كما تم إنشاء مشروع لتخفيض استهلاك الطاقة في بنك الكويت المركزي، وإصدار توجيهات للبنوك المحلية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

ثانياً - توظيف الوظائف وتنمية الموارد البشرية:

تستند سياسة التوظيف في بنك الكويت المركزي إلى معايير الكفاءة والأهلية والخبرة، والاعتماد على الطاقات الوطنية، وهو الأساس الذي يقوم عليه نظام العاملين المطبق في البنك، وتجري التعيينات استناداً إلى تلك المعايير لشغل الوظائف الشاغرة وفقاً لما تسفر عنه اختبارات القبول والمقابلات الشخصية التي تجريها اللجان المختصة، كما يضع بنك الكويت المركزي سنوياً خطة شاملة للبعثات الدراسية والتدريب العملي لدى جهات تدريبية وأكاديمية مرموقة بهدف تحسين أداء الموظفين واستقطاب الكوادر الوطنية، مما يرفع كفاءة البنك في أداء المهام الموكلة إليه.



وقد واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياسته الرامية إلى توظيف المواطنين، التي تراعي رفع نسبة الكوادر الوطنية العاملة في البنك إلى إجمالي الموظفين، فقد بلغ إجمالي عدد العاملين في بنك الكويت المركزي 928 موظفًا في نهاية السنة المالية 2023/22، مقابل 917 موظفًا بنهاية السنة المالية السابقة. وبلغ عدد الموظفين الكويتيين 875 موظفًا (يشكلون ما نسبته 94.3% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية 2023/22 مقابل 858 موظفًا (93.6% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة.

وشهدت السنة المالية 2023/22 تعيين 54 موظفًا كلهم كويتيين (بنسبة 100.0% من إجمالي المعيّنين)، مقابل 10 موظفين تم تعيينهم في السنة المالية السابقة 2022/21 منهم 8 كويتيين (بنسبة 80.0% من إجمالي المعيّنين). كما شهدت السنة المالية 2023/22 انتهاء خدمة 43 موظفًا، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (18 موظفًا)، والتقاعد (17 موظفًا)، وانتهاء خدمة (2 موظف)، وإنهاء خدمة (6 موظفين). فيما شهدت السنة المالية السابقة 2022/21 انتهاء خدمة 49 موظفًا، حيث كانت الأسباب هي الاستقالة (24 موظفًا)، والتقاعد (18 موظفًا)، وانتهاء خدمة (1 موظف)، وإنهاء خدمة (6 موظفين).

أما على جانب المهمات الرسمية خلال السنة المالية 2023/22، تم إيفاد عدد 87 موظفًا في مهمات رسمية (زيادة بنسبة 93.3% عن السنة المالية السابقة 2022/21) للمشاركة في حضور 34 مؤتمرًا واجتماعًا خارج دولة الكويت، مقابل إيفاد عدد 45 موظفًا للمشاركة في حضور 21 مؤتمرًا واجتماعًا خارج دولة الكويت خلال السنة المالية السابقة.

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية، قام بنك الكويت المركزي بإعداد وتنفيذ الاحتياجات التدريبية لموظفي البنك، وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة، والعمل على تنظيم برامج تدريب مختلفة أو الاستعانة بمحاضرين متخصصين من البنك ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، سواءً باعتماد التدريب عن بُعد باستخدام أنظمة إلكترونية وشبكة الإنترنت، أو التدريب بالحضور الشخصي لقاءات التدريب.

وعليه، تم خلال السنة المالية 2023/22 إيفاد عدد 941 موظفاً للمشاركة في 219 دورة تدريبية، بالتنسيق مع جهات تدريبية محلية (مثل معهد الدراسات المصرفية، والمعهد العربي للتخطيط، واتحاد المصارف العربية، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وديوان الخدمة المدنية، والتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي، ومن هذه الجهات معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وبنك إنجلترا، والبنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وبنك إيطاليا المركزي، والبنك المركزي الألماني، ومؤسسة نقد سنغافورة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية).

وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2022/21 إيفاد 809 موظفين لحضور 208 برنامجاً تدريبياً داخل وخارج دولة الكويت وفقاً للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل. وهذه البرامج تشمل دورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي والإداري وفي مجالات الحاسب الآلي، وذلك من خلال منصات التدريب المتاحة عن طريق التعاون مع جهات محلية وأجنبية متنوعة.

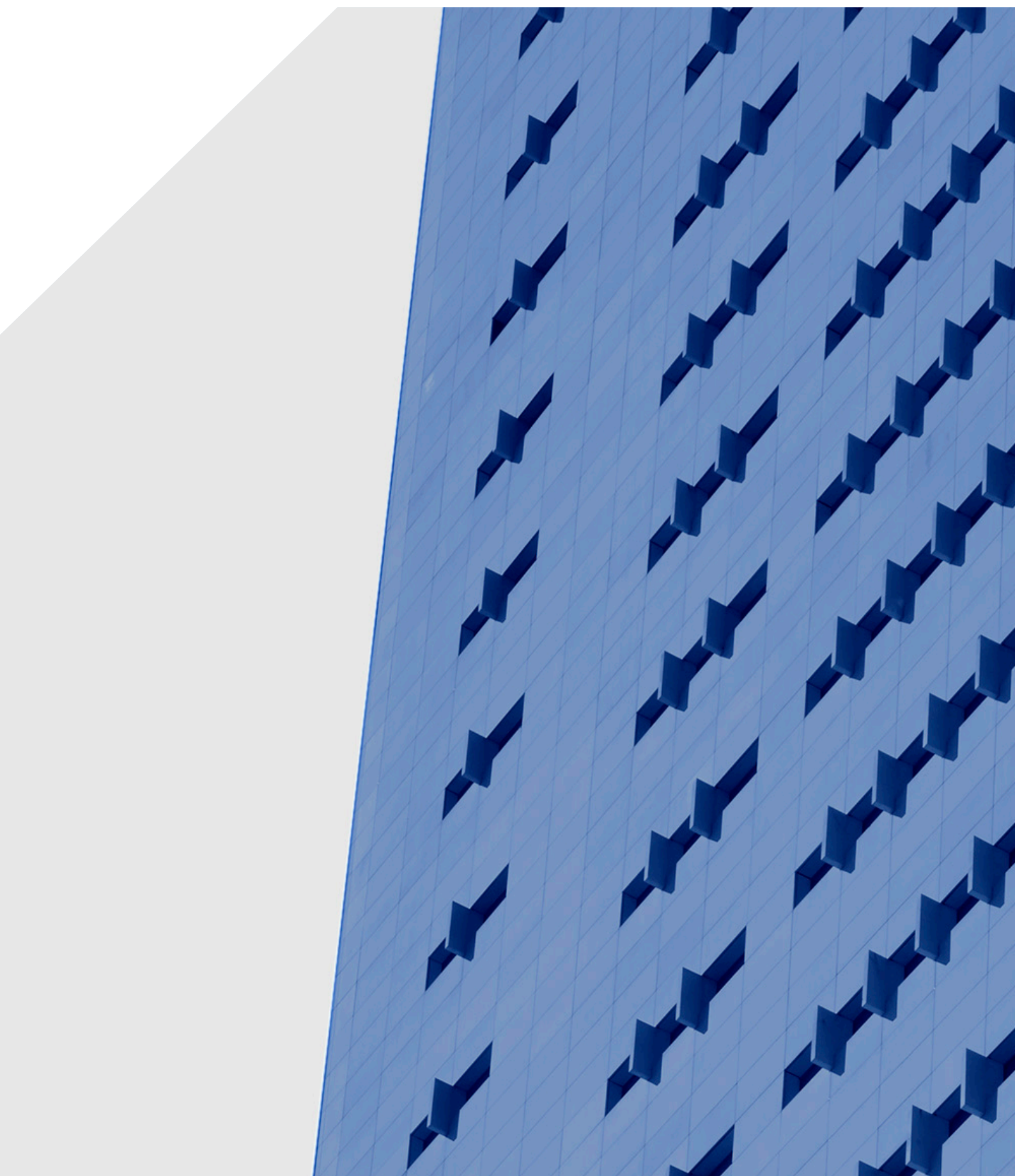
وفي ذات السياق، وخلال السنة المالية 2023/22، تم إيفاد 14 موظفاً لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة، مقارنة بعدد 10 موظفين في السنة المالية السابقة تم إيفادهم لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة. كما قام بنك الكويت المركزي بمتابعة المتحقيين ببرامج تدريبية للمتدربين الجدد حديثي التخرج ضمن برنامج تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرج، حيث يستمر تدريب عدد 32 متدرباً في هذا البرنامج خلال السنة المالية 2023/22، وكان قد استكمل عدد 38 متدرباً برنامجهم التدريبي خلال السنة المالية 2022/21 وتم تثبيتهم بوظائفهم. وخلال السنة المالية 2023/22، تم ابتعاث عدد 3 موظفين من بنك الكويت المركزي في بعثات دراسية خارج الكويت لاستكمال دراساتهم العليا، فيما لم يتقدم أي موظف بطلب بعثة دراسية خارج الكويت في السنة المالية السابقة بسبب إجراءات مكافحة انتشار جائحة كورونا المستجد.

وعلى صعيد متصل، يشارك بنك الكويت المركزي وللعام الحادي عشر على التوالي بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى في «برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي» الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي ضمن مبادرة «كفاءة» ومدته سنة ميلادية، حيث يجري حالياً تنظيم الدفعة الحادية عشر لهذا لبرنامج، والإعداد لتدريب المشاركين فيه من الكويتيين حديثي التخرج. وتم بموجب هذا البرنامج تخصيص عدد 3 خريجين جامعيين لبنك الكويت المركزي للمساهمة في البرنامج.

وفيما يخص استكمال الدراسة بعد ساعات الدوام الرسمي، فقد تم الموافقة على طلبات عدد 15 موظفاً في بنك الكويت المركزي بطلبات لاستكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي في السنة المالية 2023/22، مقابل الموافقة على طلبات عدد 6 موظفين في البنك بطلبات استكمال الدراسة خارج ساعات الدوام الرسمي خلال السنة المالية السابقة 2022/21. كما قام بنك الكويت المركزي بتدريب عدد 6 من طلبة الجامعات المحلية تدريباً ميدانياً على أعمال بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22، مقارنة بتدريب عدد 9 طلاب من جامعة الكويت خلال السنة المالية 2022/21.

نجحت جهود بنك الكويت المركزي في توطين الوظائف بنسب تفوق المتطلبات القانونية، وذلك على مستوى البنك وعلى مستوى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي.





جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية



جهود التواصل والمسؤولية الاجتماعية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 قيادة استراتيجية الاتصالات من خلال العمل على توفير جميع البيانات والردود وإطلاق العديد من الحملات التوعوية والتثقيفية وإجراء الاتصالات مع كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية، إضافةً إلى التواصل مع كافة المؤسسات والجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي في دولة الكويت ودعم جهود البنك والقطاع المصرفي، وأيضاً التواصل الداخلي مع الموظفين باعتبارهم الركيزة الأساسية لاستمرار أعمال بنك الكويت المركزي، كما استمر التنسيق مع وحدات الاتصال داخل القطاع المصرفي لضمان عدم تأثر الأعمال كنتيجة لتداول الأخبار غير الدقيقة والإشاعات، إضافة إلى توجيه المجتمع لكيفية الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل آمن وفعال.

أولاً - تنظيم وإقامة الفعاليات:

قام بنك الكويت المركزي بالعديد من الفعاليات والأنشطة، خلال السنة المالية 2023/22، من أبرزها ما يلي:

- تنظيم ورشتي عمل بشأن التعليمات الصادرة إلى كل من البنوك المحلية وشركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث حرص البنك على تكريس الدور الرقابي المنطوق به ودأبه على تنمية قدرات العاملين في وحدات القطاع المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته وإشرافه، بما يحقق الإدراك المنشود لديهم بالمتطلبات التي يتعين الالتزام بها في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا سيما بعد إجراء تعديلات مؤخراً على التعليمات الصادرة لكل من البنوك المحلية وشركات الصرافة، والتشديد على أهمية الاستعداد الجيد للتقييم المتبادل المزمع إجرائه لدولة الكويت لقياس مدى الالتزام بهذه المتطلبات وفق ما تضمنته التوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) في هذا الخصوص.
- استضافة ورشة عمل عن بُعد بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية بعنوان «الإشراف الفعال على المؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في شهر يونيو 2022، وذلك في إطار التعاون القائم والمستمر بين وزارة العدل الأمريكية وبنك الكويت المركزي.
- تنظيم حفل لتكريم المشاركين في برنامج «هارفارد» لتطوير القيادات التنفيذية بعنوان «الريادة في عالم متحول» في شهر مايو 2022، وتنظيم حفل لتكريم خريجي برنامج إدارة المخاطر في شهر ديسمبر 2022.
- تكريم الفائزين بجائزة الباحث الاقتصادي الكويتي في دورتها الثالثة وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي في دورتها الثانية في شهر يوليو 2022.
- تكريم المشاركين في برنامج «تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي - الدفعة الحادية عشر» في شهر أكتوبر 2022.
- تنظيم زيارات لمقر البنك ضمن المشاركات المجتمعية، حيث تم استقبال زيارة من طلبة جامعة الخليج لعلوم التكنولوجيا والمعلومات وزيارة لطلبة المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، بالإضافة إلى زيارة وفد من وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

ثانياً - حملات المسؤولية المجتمعية:

توضيحاً وترويجاً ودعمًا لأعمال وتعليمات بنك الكويت المركزي في مجال المسؤولية المجتمعية، فقد قام بنك الكويت المركزي بالعديد من المبادرات والأعمال التي منها:

- استمرار العمل على محاور مبادرة «كفاءة» وهي واحدة من أهم المشاريع المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية التي يدعمها بنك الكويت المركزي بقوة، حيث إن مبادرة «كفاءة» تمثل رؤية بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية لتطوير الكوادر الوطنية، وقد تم التنسيق والمتابعة مع معهد الدراسات المصرفية لاستمرار برامج المنوعة لبناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وهي على النحو التالي:
 - مبادرة «كفاءة» لتطوير الشباب الكويتي.
 - جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.
 - برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.
 - برنامج قادة الأمن «السيبراني».
 - برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على الماجستير.
 - برنامج تطوير القيادات التنفيذية في القطاع المالي والمصرفي.
 - شهادة المدقق الشرعي المعتمد.
 - برنامج قادة إدارة المخاطر.

وفي هذا الصدد، استمر بنك الكويت المركزي في متابعة نشر المواد الإعلامية المتعلقة بهذه البرامج والدعوة إلى المشاركة فيها والصور وفيديوهات حفلات تكريم الخريجين بالإضافة إلى التصاريح الصحفية لمعالي المحافظ المتعلقة بهذه المبادرات.

- مواصلة العمل على حملة «لنكن على دراية»، وهي الحملة الموجهة لجمهور العملاء بالتعاون مع البنوك من خلال نشر الفيديوهات والرسائل التوعوية بشكل مستمر على منصاتهم الإعلامية المختلفة، وذلك لتوعية و تثقيف جمهور العملاء وتعريفهم بالقطاع المصرفي ودوره في تحفيز وتنمية الاقتصاد في دولة الكويت، والتوعية بجميع ما يتعلق بالتعامل مع البنوك ومنها عملية الاقتراض والبطاقات المصرفية وأنواعها وخصائصها وحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة والنصائح المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية الحسابات المصرفية، وفي هذا الشأن تم العمل على ما يلي:

- نشر 25 «فيديوجراف» و21 تصميم و10 إعلانات خاصة بحملة «لنكن على دراية».
- الإعلان عن حملة «لنكن على دراية» لعامها الثاني ونشر عدد من الفيديوهات والمواد الخاصة بها.
- نشر بيان صحفي بشأن جهود حملة «لنكن على دراية» لعامها الثاني.
- نشر تكريم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» وحصولها لجائزة الكويت للإبداع 2022.
- نشر بيان من البنك حول تكريم بنك الكويت المركزي للبنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» في مبنى البنك.
- نشر تصميم حول النجاح المستمر لحملة «لنكن على دراية».

- التعاون الإعلامي والتوعوي مع الجهات الحكومية وغيرها ضمن مبادرة «لنكن على دراية»، ومن هذه الجهات: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، مركز التواصل الحكومي، هيئة أسواق المال، وحدة التحريات المالية، الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، الإدارة العامة للطيران المدني، الخطوط الجوية الكويتية، وشركات الاتصالات العاملة في دولة الكويت.

- التوعية بمخاطر التداول بالعملة المشفرة والأصول الافتراضية والاستثمارات عالية المخاطر.
- إطلاق حملة توزيع العيادي «عيدتي» خلال عيد الفطر وعيد الأضحى في عام 2022.
- إطلاق حملة الشمول المالي لذوي الإعاقات.

ثالثاً - الاتصالات والنشر:

تعزيزاً للحضور المتوازن وتدعيمًا للصورة المتميزة لبنك الكويت المركزي، وفي ظل مواجهة انتشار فيروس كورونا وما شكله من تحديات كبيرة أوجبت معها أهمية التعامل الفعال مع وسائل الاتصال والإعلام، فقد حرص البنك المركزي على انتهاز سياسة إعلامية متوازنة تهدف إلى إبراز إنجازاته ودوره الحيوي المستمد من أهدافه وأغراضه والمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية البنك في سبيل المحافظة على الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وممارسة الدور الرقابي على السياسات النقدية والنظام المصرفي في الدولة، كما تم استحداث أنشطة الخدمات الإعلامية لتعزيز أعمال النشر ولتطوير المنتجات الإعلامية الرقمية والمطبوعة لبنك الكويت المركزي،

وفيما يلي أبرز ما تم في هذا المجال خلال السنة المالية 2023/22:

• نشر عدد (100) محتوى إعلامي تنوع ما بين تصريح، بيان، خبر أو إعلان وذلك في الصحف المحلية ووكالات محلية وعالمية بهدف مواكبة التطورات التي تشهدها أعمال بنك الكويت المركزي.

• إنتاج عدد (42) مادة فلمية، وتصميم ونشر عدد (65) إعلاناً توضيحياً «إنفوجرافيك» باللغتين العربية والإنجليزية بشكل تفصيلي ومُبسط لتعريف المجتمع والمهتمين بالمستجدات.

• بث عدد (2,716) «بوست» ومادة على منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك والبالغ عددها (8) حسابات، وهي: تويتر، إنستغرام (2)، فيسبوك، لينكدإن، واتس آب، يوتيوب وبودكاست.

• انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي وحرصه على زيادة الوعي والتثقيف المالي والاقتصادي للمواطن الكويتي، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2023/22 بنشر مواد «بودكاست» بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي على وجه الخصوص وبالاقتصاد الوطني على وجه العموم، ومن ضمنها التضخم المحلي، والأمن السيبراني، والخدمات المصرفية المفتوحة، وآلية تقديم الشكاوى والتظلمات، والتقنيات المالية الحديثة، وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقرير الاستقرار المالي، وميزان المدفوعات، والإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن البنك، وتمكين المرأة في القطاع المصرفي الكويتي، وقد تم تقديم تلك الحلقات باللغتين العربية والإنجليزية.



PODCAST

ما هو التضخم؟

ما هو الأمن السيبراني؟

ماذا تعرف عن الخدمات المصرفية المفتوحة؟

آلية تقديم الشكاوى والتظلمات

ماذا تعرف عن التقنيات المالية الحديثة؟

ماذا تعرف عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

ماذا تعرف عن تقرير الاستقرار المالي؟

ماذا تعرف عن ميزان المدفوعات؟

ماذا تعرف عن الإحصاءات الاقتصادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي؟

تمكين المرأة في القطاع المصرفي الكويتي

رابعاً - التقارير والإصدارات:

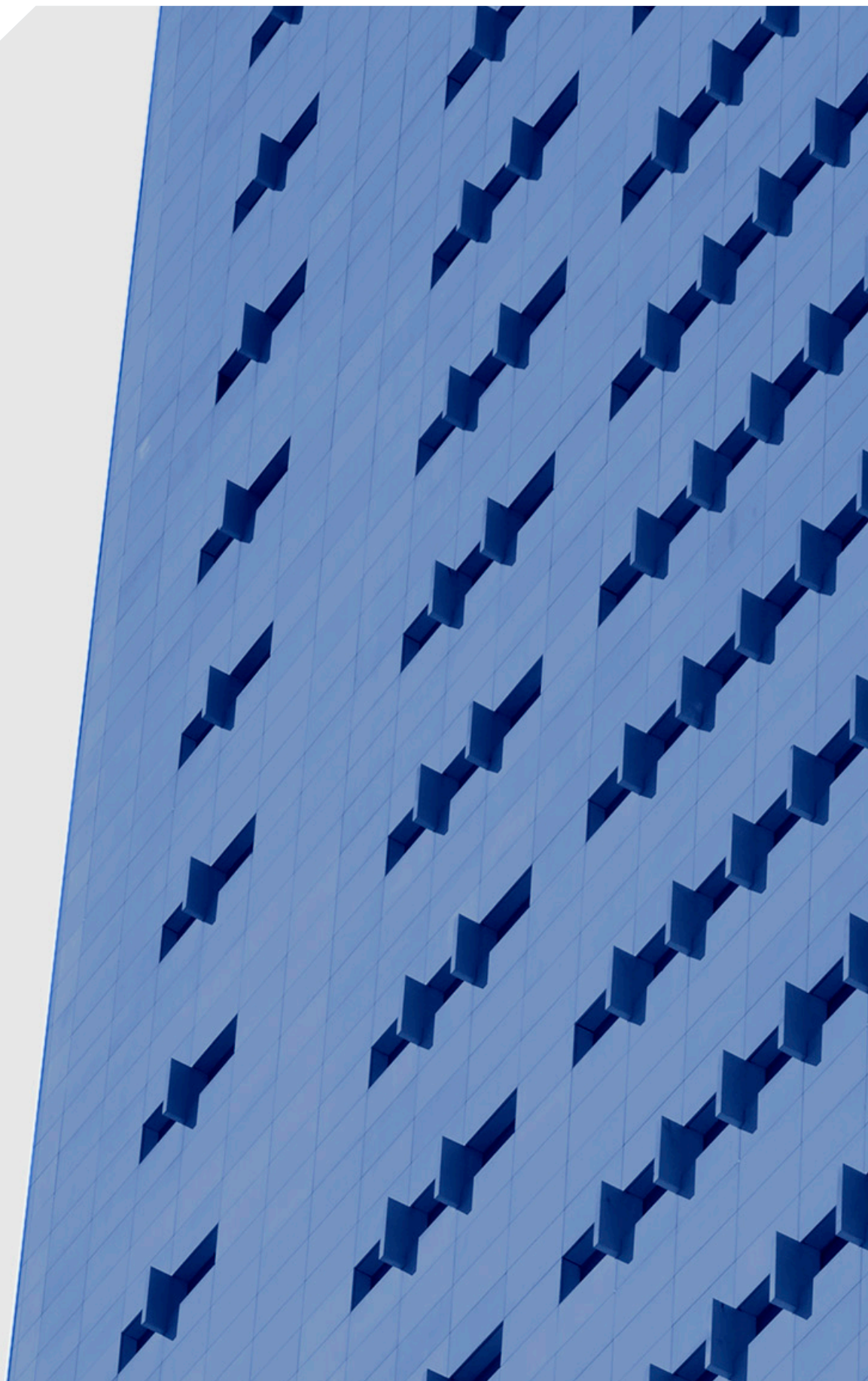
بهدف تطوير محتوى وشكل التقارير الصادرة عن بنك الكويت المركزي لتواكب التطورات في مجال إصدار التقارير المتخصصة ولزيادة شريحة القراء والمهتمين بإصدارات البنك على اختلاف مستوياتهم بالإضافة إلى زيادة الوعي بالقضايا الهامة التي تطرحها التقارير، فقد تم إصدار ونشر مجموعة التقارير التالية:

- التقرير السنوي 2022/21.
- التقرير الاقتصادي 2021.
- إضاءات على التقرير الاقتصادي 2021.
- تقرير الاستقرار المالي 2021.
- نشرة موجزة (شهرية) حول تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية.
- سلسلة التقارير الفصلية التي أطلقها البنك المركزي لتتناول بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية.

خامساً - تعزيز البيئة الداخلية وأنشطة التواصل مع الموظفين:

في سبيل مواصلة بنك الكويت المركزي دوره الرئيسي في تعزيز التواصل بهدف تبادل الخبرات وزيادة المعرفة بين الموظفين من جهة ومع الجهات الخارجية من جهة أخرى وذلك من خلال إقامة الفعاليات، فقد قام البنك المركزي بتعزيز أواصر الترابط الداخلي ومد جسور التفاعل مع الموظفين في جميع المناسبات والأنشطة بما فيها تنظيم عديد من الفعاليات والأنشطة ومنها ما يلي:

- تنظيم الاحتفال بالعيد الوطني بمناسبة الذكرى الثانية والستون على استقلال دولة الكويت، والاحتفال بعيد التحرير بمناسبة مرور اثنين وثلاثون عاماً على تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم.
- تنظيم حفل الموظفين المتميزين للعام 2022 خلال شهر مارس 2023، تخلله احتفال «القريش» إحياءً واحتفالاً بالمناسبات الاجتماعية والتقاليد الكويتية العريقة.
- إقامة عديد من الفعاليات وورش العمل والاستقبال وتنظيم المحاضرات في مجالات: الصحة وتاريخ دولة الكويت، بالإضافة إلى توفير عروض خاصة وحصرية للموظفين وإتاحتها لهم في مجالات: الاتصالات، السياحة، الصحة، التغذية، والترفيه، والمشتريات، وذلك للتمتع بخصومات وعروض أسعار مميزة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج المشاركة الاجتماعية والمساهمة الإنسانية.
- إتمام إجراءات تكريم الموظفين المنتهية خدماتهم، حيث بلغ عدد الذين انتهت خدماتهم خلال السنة 2023/22 عدد (38) موظف.
- استقبال الجمهور بالقاعة المصرفية لبنك الكويت المركزي لتلقي الشكاوى تجاه وحدات الجهات الخاضعة لبنك الكويت المركزي وللاستفسار عن التحويلات واستخدام الجمهور لحق الاطلاع الممنوح له قانوناً، حيث بلغ عدد الذين تم استقبالهم خلال السنة 2023/22 عدد (1278) مواطن ومقيم من عملاء الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.



الميزانية العمومية
لبنك الكويت المركزي
وحساب الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية
في (31 مارس 2023)





كى بي إم جى القناعى وشركاه

برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تلفون: +965 2228 7000



العيان والعصيمي وشركاهم

إرنست ويونغ

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق: رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18 - 20
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السيد معالي/ المحافظ
والسادة/ أعضاء مجلس الإدارة
بنك الكويت المركزي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2023 وبيان الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2023 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية». ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («الميثاق»). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها إدارة البنك ضرورة لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين (تابع)

إلى السيد معالي/ المحافظ
المحترم،
والسادة/ أعضاء مجلس الإدارة
المحترمين،
بنك الكويت المركزي (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

14 مايو 2023
الكويت



الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022 مارس 31	2023 مارس 31	إيضاحات	الموجودات
31,742,157	31,742,161	2	الذهب
884,563,610	1,712,030,330		النقد في الصندوق والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملة الأجنبية
11,358,275,188	12,026,581,345	3	الودائع والاستثمارات بالعملة الأجنبية
166,191,990	217,291,267	4	الموجودات الأخرى
12,440,772,945	13,987,645,103		مجموع الموجودات
4,907,080,752	4,219,188,326	10	حسابات نظامية

2022 مارس 31	2023 مارس 31	إيضاحات	حقوق الملكية والمطلوبات
5,000,000	5,000,000		رأس المال - المدفوع بالكامل
976,705,063	992,564,857	5	صندوق الاحتياطي العام
145,687,203	29,817,539	6	الحساب الخاص
15,859,794	327,847,864		ربح السنة
2,090,519,518	2,124,396,828	7	النقد المتداول
1,850,000,000	2,105,000,000	8	سندات البنك المركزي المصدرة
640,045,657	1,684,791,310		حسابات الحكومة
6,351,770,455	6,101,437,195	9	حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي
44,504,067	15,570,364		المؤسسات الدولية
165,451,601	163,094,285	10	التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية
155,229,587	438,124,861	11	مطلوبات أخرى
12,440,772,945	13,987,645,103		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات
4,907,080,752	4,219,188,326	10	حسابات نظامية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2023
(بالدينار الكويتي)

31 مارس 2022	31 مارس 2023	إيضاحات	البنود
63,369,372	372,404,535		الفوائد والإيرادات من الاستثمارات
(81,462)	(46,960)		مصاريف الفوائد والعمولات
63,287,910	372,357,575		
884,666	2,312,823		الإيرادات الأخرى
64,172,576	374,670,398		إيرادات التشغيل
(48,312,782)	(46,822,534)	12	مصاريف التشغيل
15,859,794	327,847,864		صافي ربح السنة
			يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:
15,859,794	7,435,143	5	لصندوق الاحتياطي العام
-	320,412,721	5	لحساب حكومة دولة الكويت
15,859,794	327,847,864		

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2023)

1- الأنشطة:

بنك الكويت المركزي («البنك») هو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تأسس بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2- السياسات المحاسبية الهامة:

أعدت البيانات المالية بناء على القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة والتي يتم تطبيقها بشكل متوافق على الفترات المعروضة في البيانات المالية من قبل البنك وهي كما يلي:

الذهب: استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص، وبلغت القيمة العادية للذهب 1,521,650,193 دينار كويتي كما في 31 مارس 2023.

سندات محلية وأدوات الدين العام: يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

تكلفة عمليات السوق النقدي: يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلك بناءً على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية (إيضاح 4).

احتساب الإيراد: تُحتسب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المطبق.

المصرفيات الرأسمالية: يتم تحميل المصرفيات الرأسمالية على مصرفيات التشغيل في بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

العملات الأجنبية: استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية وتؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح 6).

الاستثمارات: تدرج الاستثمارات بالتكلفة بما في ذلك الدخل المكتسب والمستحق عليه. يتم تحويل هذه الاستثمارات إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف السائد لدى بنك الكويت المركزي.

3- الودائع والاستثمارات بالعملة الأجنبية (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
11,353,717,438	12,021,983,845	ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية
4,557,750	4,597,500	تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير
11,358,275,188	12,026,581,345	

4- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
8,213,115	62,765,514	فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى
50,228,544	50,228,544	استثمارات بالدينار الكويتي
2,259,513	1,940,927	مصاريف مدفوعة مقدماً
2,982,337	3,566,122	أرصدة مدينة أخرى
102,508,481	98,790,160	وزارة المالية (تكلفة عمليات التدخل في السوق النقدي - الرصيد المدين للحساب الخاص)*
166,191,990	217,291,267	

❖ يمثل الرصيد المبالغ المستحقة على وزارة المالية عن تكلفة عمليات التدخل في السوق النقدي التي لم يتم تغطيتها من قبل وزارة المالية (إيضاح 2) وكذلك الأرصدة المدينة المحولة من الحساب الخاص بإعادة تقييم الأصول والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية المستحقة على وزارة المالية وذلك استناداً للمادة (48) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

5- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم 17 فقرة (3) (أ) و(ب) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام (الصندوق) حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ 25 مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق. في عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار كويتي. بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية بتاريخ 7 مايو 2003 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 116 مليون دينار كويتي حيث وصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 295 مليون دينار كويتي وذلك عن طريق تحويل 50% من الأرباح السنوية للبنك المركزي في سنة 2007.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 وموافقة وزير المالية بتاريخ 29 أكتوبر 2014 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 705 مليون دينار كويتي حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 1,000 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

بناءً على ما سبق سوف يتم تحويل مبلغ 7,435,143 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المنتهية في 31 مارس 2023 إلى حساب الصندوق ليصل الرصيد إلى 1,000 مليون دينار كويتي. سيتم تحويل المبلغ المتبقي البالغ 320,412,721 د.ك إلى حكومة الكويت وفقاً لأحكام المادة (17) الفقرة (3) (أ) و(ب) من القانون 32 لسنة 1968 والتي تنص على أنه إذا وصل رصيد الصندوق إلى الحد المعتمد، فإن صافي الربح المتبقي للسنة يعود إلى حكومة الكويت بعد اعتماد البيانات المالية من قبل جميع الجهات المعنية.

6- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
51,580,177	145,687,203	الرصيد في بداية السنة
94,107,026	(115,869,664)	صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية
<u>145,687,203</u>	<u>29,817,539</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول وذلك استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978.

7- النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
3,473,847,110	3,159,359,377	صافي النقد المُنتَج
(1,383,327,592)	(1,034,962,549)	ناقصاً: النقد في خزائن البنك
<u>2,090,519,518</u>	<u>2,124,396,828</u>	

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل المخزون الاستراتيجي من النقد والنقد المعد لغرض التداول اليومي (إيداع وسحب) والنقد غير الصالح المعد للإتلاف.

في 19 أبريل 2015، صدر قرار رقم 2015/405/37 بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعد أقصاه 1 أكتوبر 2015.

تكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ 1 أكتوبر 2015 إلى تاريخ 18 أبريل 2025 كحد أقصى.

8- سندات البنك المركزي المصدرة:

سندات البنك هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك. ويستخدم البنك هذه السندات في إدارة السيولة المحلية.

9- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
2,747,193,525	2,127,008,032	حسابات جارية
1,190,000,000	1,420,000,000	ودائع
2,414,576,930	2,554,429,163	عمليات تورق (سحب)
6,351,770,455	6,101,437,195	

10- حسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
1,920,148,640	1,749,901,502	أ- حسابات لدى البنك المركزي
		ب- حسابات نظامية:
2,984,157,245	2,466,561,666	اعتمادات مستندية
2,774,867	2,725,158	عملات تذكارية
2,986,932,112	2,469,286,824	
4,907,080,752	4,219,188,326	

كما في 31 مارس 2023، احتفظ البنك بضمانات بمبلغ 163,094,285 دينار كويتي (2022: 165,451,601 دينار كويتي) مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

11- مطلوبات أخرى (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
2,765,162	2,733,183	مصاريف مستحقة
152,464,425	435,391,678	أرصدة دائنة أخرى
155,229,587	438,124,861	

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

12- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

31 مارس 2022	31 مارس 2023	البنود
34,667,400	35,281,240	تكاليف الموظفين
7,552,620	7,023,795	تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية
16,762	82,090	شراء أثاث ومعدات
2,090,103	629,577	إصدار وشحن العملة
3,985,897	3,805,832	مصاريف متنوعة
48,312,782	46,822,534	

13- سندات إذنية محتفظ بها:

في 31 مارس 2023، بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ 617,782,160 دينار كويتي (2022: 624,084,345 دينار كويتي).





